قضية عُمـــان فى الأمم المتحـــدة
١٩٥٧ - ١٩٧٠

دكتور
وجية على أبو حمزة
كلية الآداب - جامعة طنطا

١٩٩٩

تمهيد:

فى عام ١٧٤٣، اعتلى عرش عمان أسرة آل بو سعيد، وأعادوا إلى عمان وحدتها، وطردوا بقايا الاستعمار الأوربى والفرس من البلاد، ووضعوا فى أيديهم السلطة الدينية والسياسية، وأيدت قبائل عمان أسرة البوسعيديين تأييداً مطلقاً، الأمر الذى شجع حكام آل بوسعيد من تحويل الإمامة من نظام البيعة إلى نظام الحكم الوراثى، معتمدين على هيبتهم العسكرية، ولم يفكروا علي الاعتماد فى التأييد الديني لسلطانهم.

وعندما دخل آل بوسعيد فى علاقات مع بريطانيا، زاد اعتمادهم عليها. فنقلوا مقر حكمهم من الرستاق الى مسقط، وفتحوا أبواب عمان أمام الأوربين والتجارة الأوربية تمشياً مع مبدأ حرية التبادل التجارى، وزاد الاهتمام بالجزء الساحلي من عمان عن الجزء الداخلى منه، فمهد هذا الإتجاه الى ظهور الإمامة فى الداخل، وناوأت حكومة مسقط فأدى ذلك الي قيام صراع بين مسقط والداخل- أى بين الامامة والسلطة السياسية فى مسقط- أسفر ذلك عن قيام كيان منفصل للداخل عام ١٩١٣، وإستمر الصراع قائماً بين الإمام والسلطان ، حتي إستطاع السلطان سعيد بن تيمور أن ينهى هذا الصراع عام ١٩٥٥، وبعيد وحدة البلاد تحت سيطرة حكومة مسقط.

وفى القرن العشرين ظهر البترول فى الجزء الداخلى من عمان، وكان معنى ذلك إفساح المجال أمام شركات البترول البريطانية للبحث والتنقيب عنه، وكان هذا دافعاً قويا لأن تقف بريطانيا بكل ثقلها وراء مسقط للدفاع عن أطماعها البترولية والإستراتيجية فى المنطقة، وخاصة أن حقول النفط كانت تقع فى الأراضى العمانية التي كان يسيطر عليها الإمام، وخاصة أن السياسة الأمريكية قد كشفت عن إرادتها منذ عام ١٩٥٠، فى انتزاع النفوذ البريطانى من منطقة الشرق الأوسط بأكمله. فألقت السياسة الأمريكية بثقلها وراء شركة «أرامكو» البترولية فى الجزيرة العربية لتقليص نفوذ الشركات البريطانية.

وفى نفس الوقت كانت هناك دول أخرى ذات مصالح تؤيد الإمام فى صراعه مع السلطان، وكان من هؤلاء اليساريين في اليمن الجنوبى ومن ورائهم الاتحاد السوفيتى الذى كان يناهض بريطانيا فى سياساتها الاستعمارية فى المنطقة. وظهر ذلك فى مسألة عرض قضية عمان علي الأمم المتحدة، وفى تمرد ظفار فى السبعينيات.

وعندما عرضت قضية عمان فى أروقة الأمم المتحدة، قامت الدول العربية بدور بارز فى تأييد قضية الإمامة ، والوقوف بشدة ضد السياسة البريطانية فى عمان. وكان منهج الوفود العربية فى الأمم المتحدة في بادئ الأمر يهتم بمسألة الصفة التاريخية للإمامة، ووجود كيان مستقل لعمان عن مسقط. وفى الواقع لم يلق منهج الوفود العربية قبولاً من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، خاصة الدول حديثة الاستقلال التى لم يكن لديها معلومات كافية عن قضية عمان.

ولذا ففى الدورة الثامنة عشر للأمم المتحدة؛ غيرت الوفود العربية منهج عرض القضية العمانية، فأكدت باسلوب دبلوماسى جديد على خطر الاستعمار البريطانى فى الخليج العربى، وطالبوا بضرورة تصفية الاستعمار من شرق الجزيرة العربية وجنوبها، باعتبار أن الاستعمار يتنافى مع الانسانية وميثاق الأمم المتحدة، وطالبوا بريطانيا بتصفية قواعدها فى المنطقة ، وإلغاء كافة المعاهدات التى عقدت فى ظروف مختلفة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ولقى هذا المنهج الجديد للدبلوماسية العربية فى الأمم المتحدة قبولاً من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. لأن طرح مسألة تصفية الاستعمار كان يمس بطريق مباشر هذه الدول للتخلص من آثار الاستعمار. فتزايد تأييد الدول لقضية عمان فى الأمم المتحدة بعد ربطها بتصفية الاستعمار البريطانى فى

المنطقـة الذى أثبت خطورته على أمن بلدان المنطقـة . وتمشـيـاً مع هذا المنهج الجديد أشعلت الدول العربية في جميع المحافل الدولية الحرب علي الاستعمار ، وتلقت بريطانيا ضربات موجعة من النظم العربية التحررية، الأمر الذى جعل بريطانيا تعلن فى يناير ١٩٦٨، عن انسحابها من شرق السويس قبل نهاية عام ١٩٧١.

وفى ذات الوقت كانت المؤشرات تشير إلي أن تغييراً سيقع قريباً في عمان ، وهو ماحدث فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠، عندما إعتلي جلالة السلطان قابوس بن سعيد عرش عمان، وعالج القضية العمانية بطريقة دلت علي عقلية ذات رقى سياسى.

وأحب أن أشير إلى أن البحث اعتمد بصفة أساسية على مضابط الأمم المتحدة بما حوته من كلمات أطراف المشكلة والوفود العربية وغيرها من وفود الدول الأعضاء. وقد استشهدت بمضمون الكلمات وبعض العبارات التى لابد منها حتى خرج البحث بهذه الصورة التى أرجو أن تكون معبرة عما أريد الحديث عنه .

وأخيراً أحب أن أوجه شكرى وتقديرىللعاملين بمكتبة الجامعة العربية خاصة الاستاذ/ زين لما قدموه لى من تعاون مطلق للاطلاع علي مالديهم من مصادر علمية.

وعلى الله قصد السبيل،،

د/ وجيه أبو حمزة

١٩٩٩/١٢/٣

تجدد الصراع بين السلطنة والإمامة عام ١٩٥٥:

فى شهر مايو ١٩٥٤، توفى الامام محمد بن عبد الله الخليلى، وتم إنتخاب الامام غالب بن على الهنائى إماما للأباضية فى عمان الداخل[١]، وعندئذ تجددت المشكلة القائمة منذ القرن التاسع عشر بين السلطنة- حكومة المعتدلين، والامامة - سلطة الثيوقراطيين المحافظين- وبدأ الإمام غالب فى تلقى الأسلحة والأموال من حكومة الرياض التى كانت تجمعها خلافات حدودية وبترولية مع سلطان مسقط وبريطانيا. وتأكد للسلطان وبريطانيا أن الإمام غالب قد يتحول إلى أداة فى يد حكومة الرياض، ويهدد مستقل المصالح البترولية فى المنطقة[٢] الأمر الذى يسبب متاعب للإنجليز الذين كانوا قد بدأوا عملية الحفر فى حقل «فهود» الواقع بين المنطقة التى يسيطر عليها الإمام والمنطقة غير المرسمة من الربع الخالى على الجانب السعودى. وعلى هذا الأساس تحركت قوات السلطان سعيد بن تيمور من مسقط صوب مدينة «عبرى» وإحتلتها، وهى المنطقة التى ظلت تحت سيطرة الإمام منذ عام ١٩٢٥[٣]، وكانت شركة البترول الإنجليزية قد اقترحت على السلطان سعيد ضرورة تكوين جيش يحمى عمليات الحفر، ووافقها السلطان على ذلك[٤].

وتطورت الأمور سريعاً بين السلطنة والإمامة ، ففى ١٥ ديسمبر ١٩٥٥، غادرت قوات السلطان عبرى واتجهت صوب «نزوى» عاصمة الامامة وتم إحتلالها، وتم إخضاع عمان الوسطى لسيطرة السلطان، والقضاء على الإمامة، وفر الزعماء الأباضية الى خارج البلاد صوب السعودية، ومصر ، وقاموا بإنشاء «مكتب إمامة عمان» فى القاهرة[٥] . والذى تولى المعركة السياسية فيما بعد؛ وأما الإمام غالب فذهب إلى إحدى القرى «بالجبل الأخضر» وقاد المقاومة ضد السلطان سعيد، والتى عرفت فيما بعد باسم تمرد الجبل الأخضر ١٩٥٧[٦] ، والذى أخذ مايشبه حرب العصابات، ووقف وراء كل طرف دول

ذات مصالح فى عمان ومنطقة الخليج العربى[٧]، وظلت هذه الحرب دائرة بين الطرفين يؤجج نارها من الخارج أصحاب المصالح، حتى أكلت هذه الحرب الأخضر واليابس، وتركت عمان للعمانيين أرضا محروقة.

وفى ١٢ يناير ١٩٥٩، استطاع السلطان سعيد بن تيمور أن يحسم هذه الحرب لصالحه بالقضاء على المقاومة الأباضية تماماً، ووحد البلاد والساحل والداخل تحت قيادة حكومة مركزية واحدة عاصمتها مسقط، وبدأ التفرغ للبناء الإقتصادى للبلاد وإنشاء البنية الأساسية[٨] وفى ذات الوقت بدأت معركة من نوع جديد بين السلطنة والامامة، ألا وهى المعركة السياسية فى المحافل الدولية.

عرض القضية على الجامعة العربية:

وبعد أن تم انتخاب غالب بن على الهنائى إماما للأباضية. حرص الأمام على نقل قضية بلاده الى الصعيدين العربى والدولى. ففى شهر نوفمبر ١٩٥٤، قام الأمام بتقديم طلب إنضمام إلى الجامعة العربية. ويبدو من هذه الخطوة أن الامام كان يبحث عن قاعدة دبلوماسية ينطلق منها، كما كان يأمل فى ربط قضية بلاده بالنضال العام للقومية العربية ضد الإمبريالية البريطانية، وجاء فى طلب الإمام إلى الجامعة العربية: «أن عمان دولة مستقلة تحكم وفق مبادئ الشريعة الاسلامية». وكانت دولة الإمامة فى «نزوى» بالنسبة للمسئولين فى الجامعة العربية مجهولة، فإستطلعت الأمانة العامة للجامعة العربية فى ديسمبر ١٩٥٤، رأى كل من حكومة السعودية، واليمن فى الموضوع، ولذا قرر مجلس الجامعة إرجاء البيت فى طلب الإمامة ريثما تتسنى دراسته بشكل أوفى، وفى شهر اكتوبر ١٩٥٥ ، أعلن مجلس جامعة الدول العربية ترحيبه «بإمامة عمان عضواً فى الجامعة» ولكن المجلس لم يتخذ

خطوة إيجابية نحو عضوية الإمامة[٩]، وكان القرار بمثابة «السياسة اللامعة» ليس إلا.

وفى دورتى مارس ، سبتمبر ١٩٥٨، قدم محمد الحارثى مدير مكتب إمامة عمان بالقاهرة، كتابا إلى الأمين العام للجامعة العربية مؤرخاً فى ٢٦ مارس ١٩٥٨، وضح فيه خطورة الموقف فى عمان، والأعمال الوحشية التى تقوم بها بريطانيا ضد الشعب العمانى، وأشار الكتاب إلى اعداد بريطانيا لعمل عسكرى كبير وواسع النطاق ضد الشعب العمانى. وأهاب بالأمين العام أن يوضح لأعضاء مجلس الجامعة «خطورة الموقف» ومناشدتهم العمل التضامنى العاجل لوقف هذه الحرب العدوانية..»[١٠] ولأهمية ماورد فى الكتاب قرر مجلس الجامعة إحالته إلى حكومات الدول الأعضاء للنظر[١١] ولم تتخذ الجامعة قراراً واضحاً يمكن تنفيذه.

وفى الجلسة الخاصة لمجلس الجامعة فى دورة الإجتماع العادى ٢٩، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥٨، وافق المجلس على توصية «لجنة الشئون السياسية للجامعة التى جاء فيها: حق الشعب العمانى فى ممارسة سيادته وإستقلاله، وإستنكرت التوصية العدوان البريطانى، ودعت الحكومات الاعضاء الى مؤازرة الشعب العمانى فى كفاحه المشروع والعادل[١٢] ، وفى ٩/٩ قرر مجلس الجامعة بناء على توصية لجنة «الشئون السياسية» إحالة القضية إلى وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة لإتخاذ المواقف الملائمة لإثاراتها فى الأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الأسيوية الأفريقية[١٣] وأهاب مجلس الجامعة العربية بوفودها فى نيويورك بنشر مايصله من معلومات، وتوزيعه لتبقى القضية حية[١٤].

قضية عمان فى الأمم المتحدة:

أولاً: مجلس الأمن:

وفى ١٣ يناير ١٩٥٧، أدرجت قضية عمان لأول مرة فى جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، عندما تقدم مندوبو احدى عشر دولة عربية بطلب الى السكرتير العام داج همرشيلد Dag Hammarskjöld يرجون منه عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولى بموجب المادة ٣٥ من الميثاق، لمناقشة الاعتداء البريطانى المسلح على استقلال وسيادة إمامة عمان، وإتهمت المذكرة الحكومة البريطانية أنها عرضت الشعب العمانى إلى الاعتداء المسلح الذى اتخذ شكل الحرب السافرة بكافة أسلحتها الحديثة، وأكدت المذكرة أن هدف بريطانيا هو القضاء على سيادة وإستقلال عمان التى تمتعت به مدة طويلة، وحذرت المذكرة من العواقب الوخيمة التى ستترتب على هذا العدوان(١٥).

وفى ١٧ أغسطس ١٩٥٧، أبرق السلطان سعيد بن تيمور إحتجاجا الى السكرتير العام للأمم المتحدة؛ على بحث موضوع عمان التى هى جزء من مسقط وتدخل فى أمور دولته الداخلية(١٦) وفى ٢٠ أغسطس حث مندبوا الدول العربية على إدراج مسألة عمان فى جدول أعمال مجلس الأمن، وذكروا أن عمان تتمتع بمركز مستقل منذ زمن بعيد، وقد اعترفت مسقط بهذا المركز فى معاهدة السبب ١٩٢٠، والتى تمثل معاهدة بين دولتين ذاتى سيادة، وأضافوا أن تدخل القوات البريطانية لمؤازرة السلطان يشكل إنتهاكا لإستقلال عمان وأن مجلس الأمن مطالب بالتحقيق فى هذه المسألة كما تنص المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة على إعتبار أن هذا نزاع يؤدى إلى احتكاك دولى يهدد السلم والأمن الدوليين للخطر. وذكروا أن الدول العربية تحتفظ بحقها فى نوع التدابير التى يمكن اتخاذها بموجب الفصل السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة(١٧).

وعارض ممثل المملكة المتحدة إدراج مسألة عمان فى جدول اعمال مجلس الأمن، وذكر أن عمان ليست دولة مستقلة ذات سيادة، وأن ولاية عمان هى جزء من ممتلكات سلطان مسقط وعمان، وأن مختلف المعاهدات الدولية قد اعترفت بسيادة السلطان على مناطق مسقط الساحلية ومناطق عمان الجبلية، وقال إن إتفاقية السبب ١٩٢٠، ليست معاهدة دولية بين دولتين منفصلتين، وإنما هو اتفاق عقد بين السلطان وبين زعماء القبائل، بعد إخماد القلاقل التى حدثت فى داخل عمان، وسمح هذا الإتفاق بنوع من الاستقلال الذاتى المحلى، ولكنه لم يعترف أبدا بأن عمان دولة مستقلة، وعن الأعمال العسكرية قال:«إن هذا التدخل جرى بناء على طلب السلطان لمساعدته على إقرار النظام فى مواجهة ثورة على سلطته استمدت العون والتشجيع من الخارج».

وفى جلسة ٧٨٤، قرر مجلس الأمن عدم إدراج مسألة عمان فى جدول أعماله بأغلبية خمسة أصوات[١٨] مقابل أربعة أصوات[١٩] وإمتناع عضو واحد عن الاقتراع[٢٠]. وحضور عضو لم يشترك فى الاقتراع[٢١]. وهكذا فشل المندوبون العرب فى عرض المسألة على مجلس الأمن، ونجحت بريطانيا العظمى فى السيطرة، وعدم إدراج القضية. وحتى تحافظ على سياستها فى المنطقة.

ثانياً: الجمعية العامة:

مذكرة الدول العربية *

وفى ٢٩سبتمبر ١٩٦٠، قدمت عشر دول عربية طلباً بإدراج مسألة عمان فى جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة، وأرفقوا مع الطلب مذكرة إيضاحية، ذكروا فيها: أن إمامة عمان، الموصوفة بأنها الجزء الداخلى «مما يسمى خطأ

---

* انظر الملحق رقم ١.

بسلطنة مسقط وعمان»، قد غزتها قوات بريطانية إحتلت عاصمتها فى ديسمبر ١٩٥٥، بسبب رفض أئمة عمان منح الشركات البريطانية إمتيازات نفطية فى إقليمهم، ونوهت المذكرة إلى عدوان ١٩٥٧، الذى يعرض الأمن والسلم الدوليين الى الخطر، ويشكل خرقاً لميثاق المنظمة الدولية[٢٢]. وأحيلت مسألة عمان الى اللجنة السياسية الخاصة، The Special Political Committee والتى نظرة القضية فى جلسات ٢٢٥-٢٥٩، وأوصت اللجنة بإرجاء النظر فى القضية الى الدورة السادسة عشرة بحجة ضيق الوقت. وإن كانت الجمعية العامة قد إتخذت فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠، القرار رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) والمسمى «بإعلان منح الاستقلال للبدان والشعوب المستعمرة» ؛ ونص القرار على اعتراف لشعب عمان بحقه فى تقرير مصيره وإستقلاله، ودعا القرار الى جلاء القوات البريطانية عن عمان، وكذلك دعا الفرقاء العمانيين إلى تسوية خلافاتهم القائمة بطرق سلمية وإعادة الأوضاع العادية الى عمان[٢٣].

الدورة ١٦ :

وفى الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة، نظرت اللجنة السياسية الخاصة مسألة عمان فى جلساتها ٢٩٩-٣٠٦ ، وقد تقدمت الدول العربية بمشروع قرار يوصى بالاعتراف بحق الشعب العمانى بتقرير مصيره وإستقلاله. وانسحاب القوات الأجنبية منه، ودعوة الفرقاء المعنيين- السلطان والإمام- لحل خلافاتهم بالطرق السلمية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة[٢٤]. وفى الجلسة ٣٠٠ سمع للسيد «محمد الأمين عبد الله» عضو الوفد العمانى بالتحدث أمام اللجنة الخاصة. فذكر: أن عمان تمتعت بحرياتها واستقلالها طوال قرون، وأن معاهدة السبب ١٩٢٠، أقرت هذا الاستقلال، وذكر أن بريطانيا تدخلت فى

عمان لأن الشعب العمانى رفض التنازل لها عن سيادته وموارده ، ووضح أن الشعب العمانى سيقاتل حتى النهاية لصيانة استقلاله، واستعادة حقوقه[٢٥].

وأبرق السلطان سعيد بن تيمور إلى الأمم المتحدة محتجا على الإستماع للوفد العمانى، وعلى إجراء أية مناقشات بشأن عمان، وذكر أن المسائل المعنية تدخل قصراً فى الولاية القومية لسلطنة مسقط وعمان وحدها، وليس للأمم المتحدة إبداء أى حق فى تناولها[٢٦].

وفى جلسات هذه الدورة تحدث عدد من ممثلى الدول العربية خلال المناقشة العامة، وذكروا أن عمان من أقدم الدول التى تتمتع باستقلال وسيادة كاملين. وعن معاهدة السبب قالوا: إنها ليست إتفاقا داخليا كما صورتها المملكة المتحدة، وإنما هى معاهدة دولية، وعن التدخل البريطانى فى عمان قالوا: «إنه عدوان استعمارى يدفعه الطمع فى البترول العربى». ورد ممثل المملكة المتحدة ذاكراً أن المعاهدات الدولية قد اعترفت بسيادة الأسرة الحاكمة حاليا على جميع المناطق المعروفة باسم مسقط وعمان. وذكر منها معاهدات، ١٨٣٣، ١٩٥٨، مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاهدات ١٨٣٩، ١٨٩١، ١٩٣٩، مع المملكة المتحدة . ومعاهدات ١٨٤٤، مع فرنسا ، ١٨٧٧ مع هولندا ومعاهدة ١٩٥٣، مع حكومة الهند[٢٧] وعن إتفاق السبب ١٩٢٠، نعته بأنه مجرد إتفاق داخلى، وعن أحداث ١٩٥٤-١٩٥٩، قال إنه تمرد لبعض المشايخ أخمد فى عام ١٩٥٩، بمساعدة بريطانيا بناء على رغبة السلطان، وأن زعماء التمرد فروا خارج البلاد، وإستتب السلم، ولاتوجب حاليا أى وحدات عسكرية بريطانية مرابطة فى السلطنة، وذكر أنه من حق أى حكومة طلب مساعدة أى دولة خارجية لتثبيت الشرعية ولاسيما عندما تكون الثورة مؤيدة من الخارج[٢٨].

وفى جلسة ٣٠٦، قُدم للجنة السياسية الخاصة مشروعا- مشابه لما قدم فى الدورة ١٥- تقدمت به ست عشرة دولة[٢٩] ينص على: حق عمان فى الإستقلال وتقرير المصير، وسحب القوات الأجنبية منه[٣٠] وعرضت «اللجنة السياسية الخاصة» المشروع على الجمعية العامة للإقتراع فى الجلسة العامة رقم ١٠٧٨، بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦١ ولم ينل المشروع أغلبية الثلثين اللازمة ، إذنال ٣٣ صوتا مقابل ٢١ صوتاً، وإمتناع ٣٧ عضوا عن الاقتراع[٣١].

الدورة ١٧ :

وفى الدورة السابعة عشر ١٩٦٢، بحثت قضية عمان بناء على مذكرة قدمتها احدى عشرة دولة عربية[٣٢] ، وفى ١٩ نوفمبر ١٩٦٢، عقدت «اللجنة السياسية الخاصة» جلستها الأولى لبحث قضية عمان، وإستهل الرئيسى الكلام، وطلب من اللجنة إتخاذ قرار بشأن طلب الدول العربية لحضور الشيخ طالب بن على ممثلا عن عمان ومنحه حق التحدث للجنة[٣٣] وخلال الجلسات وصلت الى اللجنة برقية من السلطان سعيد بن تيمور أشار فيها إلى أن الجمعية العامة قد رفضت فى السنة السالفة اتخاذ قرار يتعلق بالسلطنة، وأضاف أنه لايستطيع فهم السبب فى ضرورة العودة الى مناقشة مشروع قرار سبق رفضه، وأعرب عن ثقته من أن الجمعية العامة سترفض كما فعلت من قبل بعدم التدخل فى شئون داخلية هى من صميم الولاية القومية لسلطنة مسقط وعمان وحدها[٣٤].

وتحدث مندوب المملكة المتحدة، فذكر أن مسألة عمان ليست إلا قضية مصطنعة، وبحثها يعتبر تدخلا فى شئون دولة مستقلة ذات سيادة، وأنكر على الشيخ طالب بن على تمثيله لشعب عمان، وأنه لايمثل إلا حفنة من المتمردين. وذكر أن عمان «لم تكن قط دولة مستقلة منفصلة عن مسقط، وأن

سكانها ينتمون إلى ذات العرق الذى ينتمى إليه سكان مسقط، ويتكلمون اللغة ذاتها، ويدينون بدين واحد» ووضح أن مبدأ تقرير المصير لاينطبق على حالة عمان. وحث اللجنة السياسية الخاصة على رفض الطلب العربى، وقال: «إن قبوله سيكون سابقة خطيرة قد يلجأ إلى الاستفادة منها مستقبلاً أى متمرد أو معارض للحكومة الشرعية القائمة فى أى بلد كان».

وذكرت بعض الوفود أنها ليست فى وضع يسمح لها بالوصول إلى أية نتيجة بشأن مسألة عمان لافتقارها إلى المعلومات الكافية عن الحالة. وأضافوا أن جميع المعلومات المتعلقة بالمسألة واردة من الدول العربية ومن المملكة المتحدة، وأن أخبار هذين المصدرين متضاربة. وإقترحت بعض الوفود تعيين لجنة تابعة للأمم المتحدة للتحقيق فى المسألة. وفى جلسة الجمعية العامة رقم١١٩١، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان باسم السلطان سعيد بن تيمور، مفاده؛ أن السلطان مع إحتفاظه بموقفه، ورفضه الاعتراف بحق الجمعية العامة فى البحث فى الشئون الداخلية لبلاده، مستعد، شريطة عدم قيام الجمعية العامة بإتخاذ أى إجراء رسمى فى هذه المرحلة، لأن يدعو على أساس شخص ممثلا للأمين العام إلى زيارة السلطنة خلال السنة المقبلة للحصول على المعلومات المباشرة اللازمة عن الحالة القائمة هناك.

وفى ذات الجلسة ١١٩١، إقترعت الجمعية العامة، على فقرات مشروع تقدمت به تسعة عشر دولة عربية وأفريقية وأسيوية بالاضافة إلى يوغسلافيا. يدعوا إلى حق عمان فى الاستقلال، وانسحاب القوات الأجنبية من عمان، ولم يفز المشروع بأغلبية الثلثين المطلوبة، ولذا لم يعتمد مشروع القرار. وسقط المشروع مثل سابقية. وذلك بتأثير القوة البريطانية التى تتحكم فى الأمم المتحدة(٣٥).

تقرير المبعوث الخاص للأمين العام حول عمان:

وبعد البيان الذى القاة الممثل البريطانى نيابة عن السلطان سعيد بن تيمور، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة قبوله العرض السلطانى، وأن ممثله الشخصى سيقوم بالإتصال بجميع الفرقاء فى عمان من أجل وضع تقرير إيجابى يساعد على حل القضية. وفى ٧ مارس ١٩٦٣، أرسل سليمان بن حمير رئيس مكتب إمامة عمان فى القاهرة رسالة إلى الأمين العام يطلب منه السماح لبعثه عمانية لمراقبة الممثل الشخصى[٣٦]، إلا أن الأمين العام اعتذر عن قبول ذلك.

وفى ٣٠ ابريل ١٩٦٣، قام الأمين العام بتعيين السفير السويدى فى أسبانيا هربرت دى ريبينج HERBERT DE RIBBING ليكون مبعوثا خاصا له الى عمان. ووافقت حكومة السويد على طلب الأمين العام. وأعطى الأمين العام تعليماته الى مبعوثه الخاص فى أن مهمته الأساسية هى تقصى الحقائق، وعليه أن يزور المنطقة خلال شهر مايو ١٩٦٣، والإعلام عن بعض المسائل مثل وجود القوات الأجنبية فى عمان، ووجود أى دليل على الإضطهاد، وحوادث التخريب والقتال، وحركات التمرد، ووجود أية «قوات متمردة» تملك السيطرة الفعلية على أية منطقة معينة[٣٧].

وقد بدأ المبعوث دى ريبينج بزيادة البحرين حيث إجتمع مع المعتمد البريطانى، ثم غادرها متوجها الى صلالة فوصلها فى ٢٣ مايو ١٩٦٣، حيث قابل السلطان سعيد بن تيمور بها، وظل بعمان حتى ٩ يونية زار خلالها مدن؛ صلالة ومسقط، وبدبد، وسمايل، وإزكى، وبهلة، والحمرة، ونزوى، وعبرى، والرستاق. وبعد أن أنهى المبعوث زيادته الى عمان سافر الى بيروت ثم إلى جده حيث قابل الأمير فيصل آل سعود، والتقى بالامام غالب بن على وأخيه طالب فى الدمام، ثم غادر البلاد العربية متوجها إلى لندن حيث أجرى مباحثات مع وزارة الخارجية البريطانية، ثم عاد الى نيويورك فى أول يوليو ١٩٦٣، وقدم تقريره إلى الأمين العام [٣٨].

تقرير دى ريبينج :

وذكر دى ريبينج فى تقريره أنه وضع برنامج الرحلة فى البحرين وأنه طلب من السلطات أكبر البريطانية منحة حرية التنقل ، وأنه حصل على ذلك. وزار معظم المناطق المهمة فى عمان بما فى ذلك مناطق الشرقية، والجبل الأخضر، وسهل الباطنة، وذكر أنه حاول الحصول على الإجابات التى كانت تسأل فى أروقة الأمم المتحدة، وذلك لتزويد المنظمة الدولية بصورة كاملة عما فى عمان.

وأكد المبعوث أن عمان هادئة، ولم ينشب فيها قتال منذ عام ١٩٥٩، وأن أعمال التخريب قليلة وتنحصر فى تفجير عدد من الديناميت، وذكر التقرير أنه ليس هناك من أثر للثوار، وليس هناك متسللين من خارج المنطقة رغم ادعاءات مسقط بأنه يوجد ٤٠٠ عمانى يتدربون خارج عمان، وأن نصفهم قد عاد إلى عمان عن طريق البحر أو السعودية.

وأما بالنسبة للقوات الأجنبية، فجاء فى التقرير أن نصف جيش السلطان مؤلف من عناصر أجنبية عن البلاد أكثرهم من «البلوش»، كما أن جيش السلطان تحت إشراف ضابط انجليزى ، هو البر يجادير وترفيلد Brigadier Waterfield يعاونه مجموعة من الضباط الإنجليز، كما أن القوة الجوية هى قوة انجليزية بحته، لها قواعد فى صلالة، وجزيرة مصيرة المواجهة لساحل ظفار. وذكر التقرير أنه إبان مقابلته للسلطان، رفض جلالته القول بوجود جنود وضباط إنجليز وبلوش ماساً بسيادته، وقال إنه- أى جلالة السلطان- يستخدمهم لأنهم يعرفون المنطقة وأهلها.

وذكر التقرير أيضا أن السلطان رفض السماح للبعثة بزيارة سجن قلعة الجلالى، وسمح لهم فقط بمقابلة طبيب السجن الهندى، والذى أكد أن السجناء يعيشون فى جنات يحسدون عليها من حيث الأكل والنظافة(!!).

وذكر التقرير أحوال مدينة «السيق» ، وهى بلدة سليمان ابن حمير فى قلب الجبل الأخضر فى أنها أصبحت خرائب نتيجة الغارات الجوية، وأن السلطان وضع على سكانها الحجر العام، ومنعهم من السفر أو التجول. وأظهر التقرير معارضة السلطان لعودة الإمام غالب بن على. وذكر المبعوث بأنه سأل السلطان سعيد عن وجهة نظره فى إتفاقية «السيب» . فكان رد السلطان؛ بأن والده وقع هذه الإتفاقية نتيجة لضعفه، وأنه أراد سنة ١٩٢٠، أن يساوم قبائل الداخل. وأكد السلطان أنه لايعترف بهذه الاتفاقية، وأنها ليست سوى إتفاقية شخصية بين والدة وزعماء القبائل.

وإنتقد المبعوث الدولى الأوضاع الصحية والثقافية فى عمان، وقال: «إن الإجراءات التى تتخذها السلطات المسقطية والبريطانية ليست كافية». كما أشار إلى أن مخصصات الإعمار لاتزيد عن ١٩٠ ألف جنيها فى السنة.

وذكر التقرير أن أهم مطالب العمانيين الذين قابلهم فى جدة والدمام تنحصر فى؛ أن علاقة عمان مع السلطان يجب أن تستند على إتفاقية السيب ١٩٢٠، وأن تؤول السلطة الدينية والزمنية للإمامة دون تدخل السلطان، ويجب على السلطان إحترام إتفاقية السبب، ويجب أن تتعهد بريطانيا بالمحافظة على حياة الرؤوساء العمانيين أثناء إنتقالهم الى مناطقهم عند قدومهم من البلاد العربية، كما تقوم بمساعدة عمان لتطوير إقتصادها.

وجاء فى خلاصة التقرير أن البعثة الدولية تعتقد أن جميع السكان فى مسقط وعمان الداخلية هم من العرب الذين تجمعهم اللغة العربية والدين الاسلامى، وأن الخلافات الحالية إنما هى خلافات تاريخية نشأت لسيطرة الإمامة على السلطنة والعكس.

وذكى الأمين العام التقرير مطالباً المنظمة الدولية بالسعى لإيجاد حل سلمى لقضية عمان، كما لفت النظر إلى سوء الأحوال الإقتصادية، والصحية، والثقافية، وطالب المنظمة بالمساهمة فى تطوير المنطقة فى جميع الميادين[٣٩].

اللجنة الرابعة و مناقشة التقرير:

وفى ٩ سبتمبر ١٩٦٣، قدم ممثلوا ثلاث عشرة دولية عربية رسالة طالبوا فيها بإدراج بند إضافى بعنوان «مسألة عمان» فى جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة، وإستطاعت الوفود العربية تحقيق نجاح فى إدراج القضية فى جدول أعمال اللجنة الرابعة- بعد أن كانت القضية تناقش فى اللجنة السياسية الخاصة- رغم اعتراضات المملكة المتحدة فى إدراج القضية فى جدول أعمال اللجنة الرابعة. وأشارت المذكرة الإيضاحية المرفقة مع رسالة الوفود العربية. إلى عدوان ١٩٥٧ وبحث مسألة عمان فى الدورتين ١٦، ١٧ للجمعية العامة. وأن غالبية من الأعضاء اعترفوا بحق عمان فى الاستقلال وتقرير المصير، وجلاء القوات الأجنبية من عمان. وأشارت المذكرة إلى أن شعب عمان مازال ينكر عليه حقه فى الحرية والاستقلال، وأن الأمم المتحدة لاتستطيع أن تبقى بدون اكتراث لمصير شعب قد ناضل طوال سنوات من أجل نيل حريته وإستقلاله، ووضحت المذكرة الأساليب القمعية التى تستخدمها بريطانيا.. وأنه لزام على الجمعية العامة أن تنظر مرة أخرى فى المسألة. وأن تعالجها بإعتبارها مسألة إستعمارية فى جوهرها (٤٠).

وفى اللجنة الرابعة، تمت الموافقة على الإدلاء الشفوى للسيد غلوب ممثلا عن لجنة حقوق عمان، والسيد طالب بن على، اللذين أدليا ببيانين وأجابا على الأسئلة المطروحة عليهما فى الجلسات ١٤٩٥-١٤٩٨، وجلسة ١٥٠٥. وخلال الجلسات عرض على اللجنة تقرير «دى ريبينج» الممثل الخاص للأمين العام. وبرقية السلطان سعيد بن تيمور المؤرخة فى ٢٦ اكتوبر ١٩٦٣، والتى أشار فيها جلالة السلطان إلى أن الجمعية العامة رفضت فى دورتها السابقة مشروع قرار يتضمن الحكم فى مسائل تدخل فى ولايته وحدها، وذكر فى البرقية ساخراً من الجمعية العامة: «والأنكى من ذلك» أنه سيجرى بحث مشروع القرار من

جديد فى اللجنة المعنية لشئون الوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى، وذكر جلالته: «أنه مازال المسئول الوحيد عن جميع الشئون الداخلية لأقاليمه التى هى أقاليم مستقلة ذات سيادة وغير خاضعة لأى شكل من أشكال الوصاية، ولاتدخل فى عداد الأقاليم غير المتمتعة. بالحكم الذاتى». وطلب من الأعضاء الرجوع إلى تقرير الممثل الخاص للأمين العام. وذكر أن التقرير يضع حداً لهذه المسألة(٤١).

وعرض على اللجنة أيضا مذكرة عنوانها «النواحى القانونية والتاريخية لمسألة عمان». قدمها رئيس لجنة حقوق عمان السيد روبرت إدوارد Robert Edward فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٣(٤٢).

ووجه مندوبو العراق، والجمهورية العربية المتحدة، والجزائر وغينيا ومالى، إنتقادات الى تقرير الممثل الخاص للأمين العام، وأكدوا أن البعثة كانت تزور عمان تحت إشراف السلطات البريطانية التى نظمت برنامجها كما منعت السكان من مقابلتها بمختلف الوسائل، الأمر الذى يجعل البعثة غير محايدة، وأوصوا بإرسال بعثة أخرى. مؤلفة من عدة ممثلين خاصين لدراسة قضية عمان، وتزويد المنظمة بمعلومات أوفى. وإنقسم أعضاء اللجنة الرابعة إلى ثلاث اتجاهات.

الإتجاه الأول القائل بأنها مسألة استعمارية:

وأما الاتجاه الأول؛ فقد مثلته الدول العربية وبعض دول الحياد الايجابى وساق أدلته على أنه لايمكن فهم مسألة عمان فهما صحيحاً إلا فى ضوء النظام الاستعمارى الذى أقامته المملكة المتحدة فى الجزءين الجنوبى والشرقى من شبه الجزيرة العربية؛ فوجود النفط والاعتبارات الاستراتيجية هى التى تفسر وجود استعمارى بريطانى فى تلك المنطقة؛ على شكل مستعمرات أو محميات أو

بموجب اتفاقيات قانونية مصطنعة فرضتها بريطانيا فى القرن التاسع عشر، وفى جميع الحالات يخضع السكان لحكم أجنبى إستغل مواردهم وحرمهم مكن حقوقهم السياسية والإنسانية. ووضح هذا الفريق بعض المظاهر الاستعمارية فى عمان متمثلة فى مجموعة المعاهدات التى فرضت على الاقليم إلتزامات ثقيلة وذكروا منها معاهدات ١٧٩٨ ، ١٨٠٠ ، ١٨٣٩ ، ١٨٦٢ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٨ [٤٣]. وساق هذا الفريق مظاهر أخرى للاستعمار فى عمان منها: محاولة بريطانيا تقطيع أواصل عمان عندما قسموا «عمان الكبرى» إلى تسع وحدات هى: إمامة عمان، وسلطنة عمان، والشيخات السبع المعروفة باسم «عمان الصلح» [٤٤]. وإجبار بريطانيا للسلطان عام ١٨٥٤ للتنازل لها عن جزر «كوريا موريا» ، ووسائل القمع التى تتخذ فى الإقليم كما جاء فى تقرير المبعوث الخاص للأمين العام بداية من البند ١١٠. والاعتداءات البريطانية على عمان ١٩٥٧ ، وثمة مظهر آخر من مظاهر الاستعمار يتمثل فى وجود البريطانيين وسيطرتهم فى الاقليم ويشهد بذلك تلك المجموعة من الأنجليز الذين إرتبطت أسماؤهم إرتباطا وثيقاً بشئون الاقليم منذ عام ١٨٠٠ الى يومنا هذا وأشاروا إلى اسماء منها: جون مالكولم ، وإيكلز ، وكوكس، وروس ، والسير رونالد وينجيب، وبيرترام توماس، ووترفيلد.

وأوضح هذا الفريق أن وجود مثل هذه المظاهر الاستعمارية يدل على أن الإقليم هو من أنواع المستعمرات وأنه محمية واقعيا إن لم يكن قانونا ، وعلى هذا الأساس فإنه لايتحمل أية مسئولية دولية كاملة عن التصرفات المتعلقة بالسيادة الخارجية أو بالإدارة الداخلية، وأن الممارسات القمعية التى إستخدمت تجعل من حق السكان المطالبة بتقرير المصير والإستقلال. وأشار هذا الفريق الى التاريخ الطويل للإمامة بوصفها وحدة دينية وزمنية قائمة بذاتها ، وطعنوا فى شرعية إنشاء سلطنة مسقط التى لم تحافظ على استمرارها إلا

بمساعدة بريطانيا. وعن معاهدة السبب قالوا إنها نظمت علاقات دولتين إلى أن الغيب بسبب التدخل البريطانى المسلح وإجبار عمان إلى الإنضمام إلى السلطنة. وطعن هذا الفريق فى تقرير المبعوث الخاص وذلك بسبب القيود التى فرضتها عليه بريطانيا خلال زيارته لعمان، وقللوا من قيمة تقرير المبعوث على أساس أنه دعوة شخصية عرضها السلطان وقبلها الأمين العام.

وأعلن هذا الفريق فى النهاية بأن المسألة مسألة إستعمارية وأنه يجب إحالتها إلى اللجنة الخاصة المعنية بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة(٤٥).

الإتجاه الثانى القائل بأنها مسألة داخلية:

وأما أصحاب هذا الإتجاه فقد مثلته المملكة المتحدة، فقد ذكر مندوبها فى بيانه أمام «اللجنة الرابعة» ، أن عمان ليست مستعمرة بريطانية ولا جزءاً من مستعمرة بريطانية، وأوضح أن السمات التشريعية والتنفيذية المألوفة والتى يتسم بها النظام الاستعمارى البريطانى غير موجودة فيما يتعلق بسلطنة مسقط وعمان، فليس للبرلمان حق التشريع، وليس هناك حاكم بريطانى يمكن أن تصدر إليه التعليمات، والسلطات هو الذى يدير شئون سياسته الخارجية والداخلية، وأضاف المندوب البريطانى قائلاً: «إن أساس العلاقات القائمة بين المملكة المتحدة وبين السلطنة محدد فى معاهدة ١٩٥١، التى نسخت جميع المعاهدات السابقة،. وهذه المعاهدة هى معاهدة بين بلدين مستقلين، وليست بها أحكام تمس إستقلال مسقط وعمان. ولاتلزم السلطان بقبول مشورة بريطانيا، وليس بها تفويض من السلطان لبريطانيا بإدارة شئون دولته الخارجية، وإن كانت المعاهدة أجازت للسلطان الحق فى أن يطلب من بريطانيا إجراء بعض المفاوضات بإسمه».

وردا على إدعاء الفريق الأول بأن «مسقط وعمان» تمثل حالة إستعمارية يجب أن تتناولها اللجنة الرابعة. قال المندوب البريطانى: إن المملكة المتحدة تقدم حقا مساعدات إقتصادية وعسكرية «لمسقط وعمان» بموجب معاهدة ١٩٥١، وإتفاق ١٩٥٨ ،و ولكن هذا الأمر لاينقص من مركز السيادة الذى تتمتع به السلطنة، ولايمكن القول بأن قبول هذه المساعدات يمثل حالة إستعمارية.

ورد على قول الفريق الأول بالعدوان البريطانى المسلح ١٩٥٧، على عمان ، بين المندوب البريطانى، أن ما قامت به المملكة المتحدة عام ١٩٥٧، كان بناء على طلب السلطان المساعدة ضد المتمردين على الحكم الذين تأتيهم المساعدات من خارج البلاد، وأكد أنه ليس فى هذا العمل أى تصرف غير قانونى، وأضاف أن العصيان المسلح ضد شرعية الحكومة لاينشئ للعصاه حق تقرير المصير ، ولا الاستفادة من أحكام اعلان منح الإستقلال للبدان المستعمرة.

وردا على القول بأن إتفاقية السيب ١٩٢٠، تثبت وجود إمامة عمان كدولة مستقلة. ذكر المندوب البريطانى؛ أن الإتفاق يقتصر على إعطاء زعماء القبائل بالداخل إستقلالا ذاتيا فيما يتعلق ببعض الشئون الداخلية، وليس فى الاتفاقية ما يوحى بأنها إتفاق دولى. وأضاف قائلا أنه إذا كانت بريطانيا تمارس الحكم الاستعمارى فى سلطنة مسقط وعمان فإن إتفاق السبب المعقود بين سكان مستعمرة لاقيمة له دوليا، وأما القول بأن اتفاق السيب معاهدة دولية فعندئذ يكون إقليم مسقط وعمان ليس مستعمرة بريطانية، مما يسقط حجج الدول القائلة بأن حكمها حكم المستعمرات.

وردا على القول بالتاريخ الطويل للإمامة، قال الممثل البريطانى: إن تقرير المبعوث الخاص للأمين العام يبينُ بوضوح أن سكان الإقليم لايعترفون بوجود الإمامة كدولة منفصلة، وأن قضية العصيان تتمتع اليوم بتأييد قليل

أو لعلها لاتتمتع بأى تأييد. وأضاف أنه لم تجر أى عمليات حربية منذ يناير ١٩٥٩، عندما تم القضاء على التمرد تماماً، ولم تعد هناك أى عمليات حربية، والبلد تعيش الآن فى سلام كامل ولم يجر أى قتال منذ أكثر من أربع سنوات (٤٦).

وخلال مناقشة مسألة المعاهدات ومدى إستقلالية السلطنة فى اللجنة الرابعة فى جلسة ١٤٩٩، تحدث المندوب البريطانى وأوضح أن المعاهدات المعقودة بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وبين سلطنة مسقط وعمان، قد سجلت لدى الأمانة العامة بموجب المادة ١٠٢ من الميثاق، وأن الأمانة العامة خلصت بناء على المعلومات المتوفرة لديها، «إلى أن السلطنة بموجب القانون الدولى هى دولة ذات سيادة وأنها بناء على ذلك تتمتع بأهلية عقد المعاهدات». وقد تم بناء على ذلك تسجيل المعاهدات. وأشار المندوب البريطانى إلى هذه المعاهدات، منها معاهدتى ١٨٣٣، ١٩٥٨ مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاهدة ١٨٤٤ مع فرنسا، ومعاهدة ١٨٧٧ مع هولندا، ومعاهدة ١٩٥٣ مع حكومة الهند، وأن هذه المعاهدات قد اعترفت بإستقلال وسيادة مسقط وعمان رغم أن بريطانيا ليست طرفا فى تلك المعاهدات الأمر الذى يدحض الدعوة بانفصال عمان عن مسقط، وأن البلاد تقع تحت الاستعمار البريطانى.

وأكد المندوب البريطانى؛ أن بلده هى بلد واحد فقط من بين البلاد التى اعترفت بمركز مسقط وعمان المستقل فى المعاهدات المتنوعة التى وقعت مع حكامها. وضرب مثلا بمعاهدة ١٩٥٨، من كونها معاهدة بين دولتين تتمتع كل منهما بالسيادة والاستقلال التامين، وذكر أن المعاهدة قد نصت على أنها: «.. معاهدة صداقة وعلاقات إقتصادية وحقوق قنصلية بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وسلطان مسقط وعمان وتوابعها» وأردف أنه تم التصديق عليها فى

١١ مـايو ١٩٦٠، وأصـبـحت نافـذة فى ١١ يونيـه ١٩٦٠، وقـامت الولايات المتحدة الأمريكية بتسجيلها لدى الأمم المتحدة بموجب المادة ١٠٢ من الميثاق. وأضـاف المندوب البـريطانى قـائلاً: «ومع أن هذه المعـاهدات لاتعنى حكومـة صاحبة الجلالة بصورة مباشرة، فإن وجودها يظهر أن بلدانا قد عقدت وثائق رسمية مع سلطنة مسقط وعمان باعتبارها دولة مستقلة... وتجدر الاشارة إلى أن جـمـيع المعـاهدات التى جـرى عـقـدها منذ ١٩٤٥، قـد سـجلت لدى الأمم المتحدة طبقاً للمادة ١٠٢ من الميثاق.

وخلال بيـان المندوب البريطانى أمام اللجنة الرابعة، أثار قرار التـحكيم الذى أصدرته محكمة «لاهاى» ١٩٠٥ فيما يتعلق بالاعتراف بالسلطنة كدولة ذات سـيـادة. وإسـتـفـسـرت اللجنة من المندوب البـريطانى عن سبب اعـتـقـاد حكومته فى أن «قرار التحكيم» يؤيد وجهة نظرها القائلة بأن مسقط وعمان هى دولة مستقلة. وردا على ذلك أحال ممثل المملكة المتحدة اللجنة الى ثلاث مقـتطفات من نص القرار، وردت فـيـها إشارات خاصة إلى إستقلال السلطان وسيادته. وعرض على اللجنة ثلاث نصوص فرنسية من قرار المحكمة بإعتباره النص الرسمى، والتى تؤيد الاستقلال. وهذى هى النصوص مع ترجمة لها..

A) "..... et considérant qu'en conséquence l'octroi du pavillon Français a' des sujets de sa Hautesse le sultan de Mascate ne constitue en soi aucune atteinte a' L'indépendance du sultan"..

«... وبما أن منح العلم الفرنسى لرعايا سمو سلطان مسقط لايشكل فى حد ذاته أى نيل من إستقلال السلطان».

B) "Considérant que le fait de soustraire ces personnes a' la souveraineté, spécialement a' la juridiction, de sa Hautesse le sultan de Mascate serait en contradiction avec le Déclaration du 10 mars 1862, par laquelle la Framce et la Grande- Bretagne se sont engagées Réciproquement a' respecter l'indépendance de ce prince".

« وبما أن إخراج هؤلاء الأشخاص من سيادة سمو سلطان مسقط، ولاسيما من ولايته ، يناقض اعلان ١٠ مارس ١٨٦٢، الذى تعهدت فيه فرنسا وبريطانيا العظمى تعهدا متبادلاً بإحترام إستقلال هذا الأمير».

C) ".... le sujets du Sultan de Mascate, qui sont propiétaires ou commandants de boutres ("dhows") autorisés a' arborer le pavillon Francais on qui sont membres des équipages de tels boutres ou qui appartiennent a' leurs familles ne jouissent en conséquence de ce fait d'aucun droit d'exterritorialité, ou qui pourrait les exempter de la souveraineté, specialement de la juridiction, de sa Hautesse le sultan de Mascate".

... لايحق لرعايا سلطان مسقط الذين هم من مالكى التراخيص (الدهاوى) يرفع العلم الفرنسى أو من قباطنتها أو من أفراد أسرهم أن يتمتعوا بأى حق عبر أى إقليم يتيح إعفاءهم من سيادة سمو سلطان مسقط، ولاسيما من ولايته»(٤٧).

وأيدت مجموعة من الدول وجهة النظر البريطانية بأن مسألة عمان ليست مسألة استعمارية وإنما هى مسألة داخلية ولاضرورة إذن لاتخاذ أى تدابير بشأنها.

٣- الفريق الثالث :

وأما الفريق الثالث؛ فقد رأى أنه لايستطيع تأييد أى من هذين الموقفين السابقين، وأنه من الضرورى قبل اتخاذ أى قرار زيادة المشكلة توضيحاً، وتساءل هذا الفريق من أن هناك عدة مسائل ليست واضحة.

- فتعبير «عمان» مثلا يستعمل حينا بمعناه الواسع ليشمل دول ساحل الصلح ومسقط وحينا آخر بمعنى أضيق.

- هل تشكل مسقط وعمان كيانين أم كيانا واحداً؟

- هل من المرغوب فيه تشجيع فصل عمان عن مسقط، حتى ولو باسم تقرير المصير، إذا كانت هتان المنطقتان تشكلان فى الواقع كيانا واحدا؟

- إذا كانت الحالة ليست قضية إستعمار عادى فهل هى قضية استعمار من نوع جديد؟ وهل تدخل فى ولاية اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبدان والشعوب المستعمرة ؟

وأردف عضو من هذه المجموعة قائلا: «إنه يوجد شئ واحد واضح، وهو أن المشكلة تشكل مشكلة دولية ينبغى أن تستمر الأمم المتحدة فى إيلائها إهتمامها»[٤٨].

وبعد تلك المناقشات والحجج لكل فريق ، تقدم مندوبو دول أمريكا اللاتينية[٤٩] فى الجلسة رقم ١٥٠٦، بمشروع قرار ينص على إنشاء» لجنة خاصة لدراسة مسألة عمان» تتكون من خمسة اعضاء على أن يكون ثلاثة منهم من الدول الأسيوية- الأفريقية[٥٠] ووافقت اللجنة الرابعة فى ذات الجلسة على هذا الإقتراح بأغلبية ١٥ صوتا مقابل صوت واحد، وإمتناع ٧ أصوات عن الاقتراع[٥١].

وفى الجلسة العامة بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٦٣، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار الذى تقدمت به دول أمريكا اللاتينية وصدر به القرار رقم ١٩٤٨

(الدورة ١٨) بعد أن فاز بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل صوت واحد وإمتناع أربعة عن الإقتراع[٥٢].

اللجنة الخاصة:

وبموجب القرار رقم (١٩٤٨)، قام رئيس الجمعية العامة بتسمية الدول: الخمسة وهى أفغانستان، والسنغال ، وكوستاريكا، ونيبال، ونيجيريا، وقامت حكومات هذه الدول بتعين الممثلين لها فى اللجنة الخاصة. وفى ٢١ ابريل ١٩٦٤، إنتخبت اللجنة الخاصة من ممثلى الدول السابقة، وكانت على هذا النحو.

- عبد الرحمن بازهواك من أفغانستان (رئيساً).
- فيرناندو فوليو خيمينيز Fernando Volio Khaiminiz من كوستاريكا (مقررا).
- عبدو سيس من السنغال (عضوا).
- رام سى. مالهوترا Ram C. Malhotra من نيبال (عضوا).
- على مونغونو Ali Mongño من نيجيريا (عضوا).

وبالاضافة إلى هؤلاء الأعضاء تم تعيين مجموعة من الموظفين لمساعدتهم ومنهم ج. كامينكير G. kaminker مترجما شفهيا للعمل مع اللجنة أثناء بعثتها[٥٣].

وقامت اللجنة بزيارة المنطقة، وقابلت الأطراف المعينة، وأجرت مقابلات وإستجوابات شخصية لحوالى ١٧٥ شخصاً من عمان، كما تلقت رسائل خطية من كثيرين[٥٤] ، وقابل رئيس اللجنة جلالة السلطان سعيد بن تيمور فى لندن فى ٣١ أغسطس ١٩٦٤، وفى ٣ سبتمبر أجرت اللجنة بكامل هيئاتها مباحثات مع موظفى وزارة خارجية المملكة المتحدة فى لندن[٥٥]، ثم سافرت

اللجنة إلى الدمام وقابلت الامام وأعضاء مجلسه الأعلى، وأعضاء مجلس الثورة (المتمردين) واللاجئين العمانيين[٥٦]، وفى ٩ سبتمبر قابلت اللجة فى الكويت عدداً من العمانين القادة واللاجئين[٥٧]، وفى ١٣ سبتمبر وصلت اللجنة الى القاهرة وقابلت أعضاء المجلس الأعلى التابع للإمام، وأعضاء مجلس الثورة وأشخاصاً آخرين من عمان[٥٨].

ونتيجة لهذا تمكنت اللجنة من جمع معلومات عن المسألة العمانية من نواح مختلفة، وقامت اللجنة بوضع تقرير مفصل عن «مسألة عمان» اشتمل على عشرة فصول؛ تناولت المصطلحات، وجغرافية عمان، وإقتصادها وسكانها، وتاريخها، والمعاهدات والاتفاقيات، والحالة القائمة فى مسقط وعمان، وحالة العمانيين الموجودين خارج البلاد، ورغبات السكان، ثم جاء فى التقرير تقيما للحالة والنتائج التى توصلت إليها اللجنة.

تحليل التقرير:

وذكر التقرير فى فصل المصطلحات؛ بأن أولى المشاكل التى واجهة اللجنة هو تعبير «عمان». ولاحظت هذه اللجنة كما لاحظ قبل ذلك الممثل الخاص للأمين العام فى تقريره عن زيارته لعمان (doc. A/ 25562 item I)أن اسم عمان هو اسم جرى إستخدامه على عدة أوجه حسب الشخص الذى يشير إليه والسياق الذى يستخدم فيه؛ ففى إحدى المعانى يستعمل للدلالة على منطقة جغرافية واسعة، وفى معنى آخر يستعمل للدلالة على منطقة جغرافية أقل إتساعا، وفى معنى ثالث يستعمل للدلالة على وحدة سياسية. وفى كثير من الأحيان استعمل اسم عمان بمعنى عام دون دلالة واضحة عما إذا كان القصد منه الاشارة إلى وحدة جغرافية أو وحدة سياسية. وبذكر التقرير أن الكتاب الأوائل ميزوا عمان ككيان سياسى وجغرافى يمتد على هذا النمو؛ من

حضر موت جنوبا إلى شواطئ الخليج الفارسى (العربى) شمالا عند قطر، ويمتد من الصحراء غربا (الربع الخالى) حتى البحر شرقا (خليج عمان وبحر العرب)، وأضاف التقرير إلى أن هذه المنطقة يطلق عليها «عمان الكبرى»(٥٩).

ويذكر التقرير؛ وظل «إقليم عمان» أو «عمان» يطلق على هذه المنطقة كوحدة سياسية حتى أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأ الأوربيون يهتمون بالمنطقة، وأخذوا يطرقون مرفأ مسقط ، وعندئذ استعملوا تعبير «مسقط» للدلالة على الوحدة السياسية التى يجرى حكمها من مسقط. ثم مرت فترة من الزمن استعمل فيها الأوربيون لفظى «عمان» و «مسقط» بدون تمييز، وأثناء القرن التاسع عشر أصبح استعمال تعبير «مسقط» أكثر شيوعا، وقد استعمل تعبير «عمان» فى الكتب الأوربية للدلالة على المنطقة بوجه عام أو على المنطقة الداخلية من مسقط، وأما كلمة عمانيين فظلت تطلق للدلالة على سكان المنطقة بكاملها.

ويقر التقرر؛ أنه فى عام ١٩١٣، عندما تم انتخاب الإمام- سالم بن راشد الخروصى- عاد إستخدام تعبير عمان، بإعتباره إسماً لكيان سياسى، الى الشيوع من جديد فى الكتب الأوربية، وإستخدم منذ ذلك التاريخ للدلالة على كيان سياسى منفصل عن مسقط، وهو يشمل المنطقة الداخلية الواقعة وراء مسقط والمشتملة على جزء من الجبال وسفوحها الغربية وحتى الصحراء. ويذكر التقرير أنه سيستخدم كلمة «عمان» وهو الاصطلاح الأنسب والأوضح والذى ينطبق على الحالة الواقعية فى فترة معينة من الزمن. «واللجنة إذ تفعل ذلك تدرك بوضوح أن استعمال مثل هذا الإصطلاح لايعنى على أية حال من الأحوال، استبقاء الحكم فى أية مسألة من المسائل المعروضة، بما فى ذلك مسألة السيادة»(٦٠).

ويلاحظ على تقرير اللجنة أنها استخدمت فى فصل المصطلحات تعبير «الخليج الفارسى» إستناداً إلى ما دأبت عليه المراجع الأوربية بذكر الخليج بهذا الاسم. الأمر الذى سيؤدى إلى صدام بين الوفود العربية والوفد الإيرانى (الفارسى) [٦١] عندما تذكر الوفود العربية اسم «الخليج العربى» عند مناقشة تقرير اللجنة.

وعن رغبات السكان يذكر التقرير أن اللجنة قابلت العديد من العمانيين وتعرفت على رغباتهم التى أجمعوا عليها وهى؛ معارضاتهم للوجود البريطانى فى البلاد، وأنه لاحل إلا بخروج البريطانيين وقواتهم من البلاد. وأكد التقرير على أن معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يفضلوا أن يروا عمان بلداً واحداً موحداً يشمل مناطق نفوذ السلطان والإمام، بينما تمنى آخرون أن تنضم مشيخات ساحل الصلح أيضا كجزء من عمان المقبلة. وذكر التقرير أن أشخاصا أدلوا بقولهم بأنهم لايوافقون على هذا التفريق بين الساحل والداخل، وأكدوا أن عمان كانت بلداً واحداً قبل تقسيمها عام ١٩١٣، ويجب أن تعود بلداً واحداً من جديد.

وعن نظام الحكم ذكر التقرير على لسان بعض العمانيين، إنهم هم الذين سيقررون نظام الحكم؛ وذكر عدد آخر من العمانيين أنهم ليست لديهم رغبة فى تغيير شكل الدولة، وتمنوا أن تبقى الدولة إمامة، وأعرب آخرون ومعظمهم من أعضاء مجلس الثورة عن رغباتهم فى إدخال النظام الجمهورى فى الحكم، وقالوا إن «نظام الامامة نظام قديم بال؛ فلا الامام الحالى ولا إمامة سنة ٨٠٠ ميلادية. يمكن القبول بها فى القرن العشرين». وذكر التقرير أن غالبية العمانيين الذين تمت مقابلتهم أعربوا عن رغبتهم بوجوب إستمرار النظام الشرعى الإسلامى مع إدخال بعض التعديلات عليه مثل الذى أدخل فى البلدان الاسلامية الأخرى كحق الاقتراع لكل فرد.

وعن الحاكم ذكر التقرير؛ «.. أبدى بعض العمانيين رغبتهم فى أن يكون حاكم البلاد المقبل حاكماً منتخباً؛ إماما كان أم رئيسا» ، وأبدى آخرون رأيهم بقبولهم بما يقبل به الشعب؛ سلطانا كان أو إماما، وذكروا أن واجب رئيس الدولة العادل؛ «هو منع كل ما يتنافى مع الخير والحق وقواعد الدين، وعدم الخضوع للمستعمر».

وعندما سئل الإمام عما إذا كان يريد النظر فى حل وسط من شأنه إعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل سنة ١٩٥٥، قال: «إن أهم ما فى الأمر خروج الإنجليز من عمان، فإذا ماتحقق ذلك أتيحت للسكان فرصة القيام بأنفسهم بتقرير مايريدون، وعندئذ إذا أراد السكان إستبدالى بآخر فسأكون أول من يقبل قرارهم» . وأضاف الإمام أنه إذا ماتم خروج الإنجليز من البلاد فإن العمانيين سيصلون إلى تسوية سلمية، وأكد الامام أنه عازم بعد طرد الإنجليز من البلاد على إعادة بناء بلاده التى هى الآن عبارة عن أنقاض. وذكر الشيخ طالب للجنة فى حضرة الإمام بأن «التفاهم بين العمانيين بعد طرد الإنجليز سيكون على الدوام مفتوحاً».

وجاء فى التقرير؛ أنه وردت الى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بعمان عدة مطالب خطية منها بيان الشيخ «عيسى بن صالح» و «رابطة طلبة عمان فى القاهرة» وعديد من الأشخاص العمانيين، ومعظم هذه المطالب أعلنت ثقتها فى الأمم المتحدة ولجنتها الخاصة بعمان، وطالبت بضرورة جلاء الإنجليز عن عمان، ومنح الشعب العمانى حق تقرير مصيره بملء إختياره، وإعتراف الأمم المتحدة بوحدة عمان، وطالبت «رابطة طلبه عمان فى القاهرة»؛ بضمان وحدة التراب العمانى الممتد من أبى ظبى شمالاً حتى ظفار جنوبا. وأدانت البيانات بريطانيا على عدوانها على عمان عام ١٩٥٧، الذى كان من نتائجه أن لقى مئات من السكان حتفهم، وهدمت قرى بأكملها. وطالبوا بتعويض الأهالى عما لحقهم من

خسائر فى الأموال والأرواح نتيجة العدوان البريطانى، وإطلاق سراح المسجونين، وحماية عمان من تدفقات الهجرات الإيرانية إليها، والسماح بدخول الصحافة العالمية عمان لما لها من دور فى إبراز الأعمال الوحشية التى تقوم بها بريطانيا فى عمان، والسماح بدخول جمعية الهلال الأحمر والصليب الأحمر إلى عمان ليقوما بدورهما الإنسانى(٦٢).

ونلاحظ على التقرير؛ أن اللجنة قابلت أكثر من ١٧٥ شخصاً، اشتملوا على أبناء من عمان الوسطى، ومناطق الظاهرة، والشرقية وجعلان، ومسقط، وظفار ، والمناطق الساحلية. ومثل هؤلاء مختلف الأوساط المهنية فمنهم؛ زعماء القبائل، وولاه، وخدم، وبعض العمانيين الذين يعملون فى مجال الزراعة والرعى، وأكثر الذين قابلتهم اللجنة من اللاجئيين السياسيين العمانيين الذين غادروا البلاد خشية القبض عليهم بسبب ولائهم للإمام، وهذا السبب يجعل شهادتهم غير محايدة ومؤيده للإمام، ويلاحظ أن جميع الذين قابلتهم اللجنة فى الدمام يمثلون وجهة نظر الإمام، وتربطهم به روابط وثيقة، الأمر الذى يجعل شهادتهم فيما تخص مسألة «الإمامة والسلطنة» شهادة غير محايدة ولايمكن الأخذ بها طبقاً للمنهج التاريخى، وهو يعتبر قصورا فى عمل اللجنة.

وأما العمانيون اللذين قابلتهم اللجنة فى الكويت، فكان وجودهم فى الكويت للعمل، لذا جاءت أراؤهم من المشكلة أكثر تنوعا؛ فقد أيد بعضهم الإمام وخالفه البعض الآخر، وإتسمت آراؤهم بالحرية، لأنهم كانوا بعيدين عن الضغط من قبل السلطان والإمام.

وأما العمانيون القائمون فى القاهرة؛ فقد مثلت إجاباتهم على اللجنة نوعا من النضج السياسى، فكان معظم الأشخاص الذين قابلتهم اللجنة من الطلاب الذين بلغوا المستوى الجامعى، وكذلك العمانيين فى المراكز الأخرى غير الطلاب. فكان العمانيون فى القاهرة على مايظهر من التقرير على درجة

عالية من الوعى السياسى، فجاءت آراؤهم متنوعة، إلا أنهم أجمعوا علي مطالب محددة مثل؛ خروج البريطانيين من مسقط وعمان، وتوحيد البلاد تحت حكم منتخب، والإفراج عن السجناء السياسيين ، ودفع تعويضات للعمانيين اللذين أضيروا من القصف البريطانى فى سنوات ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩م[٦٣].

مقابلة اللجنة مع السلطان:

وفى جلسات اللجنة دارت مناقشات وإتهامات وتبريرات ، وكل أدلى بوجهة نظره. فقد أعرب السلطان سعيد بن تيمور أثناء الإجتماعات التى عقدت بينه وبين رئيس اللجنة فى لندن؛ فذكر السلطان: «أنه شرح وجهة نظره فى المسألة إبان إتصاله بالمبعوث الخاص للأمين العام عند زيارته لعمان[٦٤]، وأكد السلطان أن المسألة هى مسألة داخلية تدخل برمتها فى ولايته بوصفه حاكم بلد يتمتع بالسيادة والإستقلال وليست من إختصاص الأمم المتحدة، وأكد أن النزاع ليس نزاعا بينه وبين حكومة أخرى ولكنه نزاع بينه وبين رعاياه، وقال: «إنه لايتوقع من الأمم المتحدة أن تحل هذه المسألة أو أن تصدر أى حكم بشأنها لأنه ليس من إختصاصها النظر فى هذه المسألة».

وأشار السلطان إلى أنه قد حدث فى سجل تاريخ بلاده من وقت لآخر خلافات بين القبائل، ولكن الحكم فى بلاده يقوم على أساس أعراف وتقاليد نشأت على مر السنين وتشكل كلها معا دستور البلاد، وأكد على أن المسألة تتعلق بالشئون الداخلية لبلاده وأنها ستسوى وفق عادات وأعراف بلاده، وليست هناك حاجة لأن تهتم الأمم المتحدة بذلك. وعن الإضطرابات شرح السلطان أنها ناتجة عن بعض العناصر الخارجية التى إستغلت حركة عصيان قام بها بعض زعماء القبائل من ذوى المصالح الشخصية لتعزيز مصالحهم ورغباتهم الشخصية[٦٥].

مقابلة اللجنة مع الأمام:

وعن مقابلة اللجنة للإمام فى الدمام، جاء فى التقرير أن الإمام ذكر لهم أن عمان تدخل فى حكم الإمامة منذ القرن الثامن الميلادى، وإستمر الأئمة يتولون منصبهم بالإنتخاب منذ قيام الإمام الأول «الجلندى بن مسعود»، وكان نظام الحكم فى عمان ديمقراطيا ولايرضى سكان عمان إلا أن يحكمهم شخص منتخب.

وذكر الإمام؛ أن عمان هاجمتها أمم عديدة منها البرتغال، وهولندا وفرنسا وايران والذين تم طردهم من البلاد وبقيت الإمامة خلال هذه الفترة المضطربة موحدة حتى جاءت بريطانيا وتدخلت فى شئون عمان، وفصلت عنها دول «ساحل الصلح». وإكتسحت مسقط بعد ذلك وأقامت فيها دولة منفصلة عن الإمامة فى الداخل ومزقت وحدة البلاد. وذكر أن الإمامة حاولت توحيد البلاد فى سنوات ١٨٦٨؛ ١٩١٣، ومضى الإمام قائلا: ثم عقدت معاهدة (إتفاقية) السيب ١٩٢٠، ورغم أن بريطانيا قد أجبرت العمانيين على توقيع هذه المعاهدة (الإتفاقية) فقد إحترمها العمانيون. وأردف الإمام قائلا؛ ثم فى عام ١٩٥٥ قام البريطانيون مع السلطان بمهاجمة العمانيين وإستولوا على الداخل بعد قتال مرير من قبل قوات الإمامة، فإنسحب العمانيون إلى الجبال- الجبل الأخضر- وقاتلوا بأسلحتهم البسيطة وإيمانهم القوى قوات السلطان وبريطانيا، وفى عام ١٩٥٩، نفذت أسلحة العمانيين، فقاموا بما يشبه حرب العصابات ومنذ ذلك الحين والعمانيين يقومون حسب قوتهم بحرب العصابات ضد البريطانيين والسلطان(*)، وذكر الامام أن العمانيين مثلهم مثل جميع

(*) الجدير بالذكر أن قوات السلطان بمساندة بريطانيا قد إستولت على قرى الجبل الأخضر فى ١٢ يناير ١٩٥٩، وقضت تماما على مقاومة قوات الإمامة، وخضعت عمان ساحل وداخل تمت حكم السلطان سعيد بن تيمور. وأن مايذكره الامام من وجود مايشبه حرب العصابات، ماهى إلا دعاوى لا أساس لها، ولكن لابد منها خلال المعركة السياسية وحتى يصبغوا على موقفهم القوة حتى يمكن تأييد مطالبهم.

الشعوب الخاضعة للإستعمار، وأنهم يلجأون إلى الأمم المتحدة طالبين منها تأييدهم فى نضالهم(٦٦).

وجهة النظر البريطانية:

وعن وجهة النظر البريطانية المعروضة على اللجنة فى مسألة عمان فتمثلت فى البيان والمذكرة المقدمتان من حكومة صاحبة الجلالة بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٦٤، والتى جاء فيها: «إن آية معلومات تقدمها حكومة صاحبة الجلالة الى اللجنة عن مسقط وعمان لايمكن إلا أن تكون ضمن إطار علاقات حكومية صاحبة الجلالة مع هذا البلد، ومع حاكمه صاحب السمو السلطان سعيد بن تيمور» ولهذا السبب وتلك العلاقة قامت وجهة النظر البريطانية التى أشارت الى العلاقات البريطانية مع السلطنة، ولم تشر الى العلاقات الأخرى للسلطنة وشؤونها الداخلية إلا بقدر ماتقتضيه الضرورة لتوضيع علاقات لندن مع مسقط وعمان.

ومما جاء فى المذكرة البريطانية؛ فقد أكدت على أن علاقات المملكة المتحدة مع السلطنة فى جميع الأوقات كانت علاقات بين دولتيين متمتعتين بالسيادة، ولم يحدث قط أن كانت مسقط وعمان إقليما تابعاً للمملكة المتحدة أوله مركز المحمية أو المستعمرة. وذكرت المذكرة أن المساعدات التى تقدمها بريطانيا سواء كانت إقتصادية أو عسكرية أو سياسية إنما تقدم للسلطنة بوصفها دولة تامة السيادة والإستقلال ، وأن بريطانيا مثلها مثل أى دولة اعترفت لمسقط وعمان بمركز الإستقلال.

وأشار البيان إلى المعاهدات التى عقدتها الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وهولندا، والهند مع السلطنة، وأن هذه المعاهـــدات(*).

(*) إنظر الهامش رقم (٢٧).

ذات الألوان المختلفة يدل على أن بلدانا ذات مصالح مختلفة مع مسقط وعمان قد عقدت إتفاقيات ومعاهدات مباشرة مع السلطان بوصفه رئيساً لدولة مستقلة، وذكر البيان أن هذه المعاهدات قد سجلت فى الأمم المتحدة عملاً بالمادة (١٠٢) من الميثاق.

وشرحت المذكرة البريطانية تطور العلاقات مع سلطنة مسقط وعمان منذ عام ١٧٩٨، وحتى الوقت الراهن - ١٩٦٤- وأشارت المذكرة الى حركة التمرد التى وقعت فى عمان ١٩٥٧، بقيادة الإمام غالب، وذكرت أن الإمام تلقى الأسلحة والمساعدات من الخارج حتى أصبحت هذه الحركة خطيرة عام ١٩٥٨، فطلب السلطان مساعدة بريطانيا، وقدمت بريطانيا هذه المساعدات نظراً للصداقة الطويلة بينهما حتى إستتب الأمن عام ١٩٥٩، فتم سحب تلك المساعدات، ومنذ ذلك الحين والأوضاع القائمة فى السلطنة يسودها السلم والنظام.

وتذكر المذكرة؛ أنه بعد ذلك انصبت المساعدات البريطانية على الإنماء؛ فتم إنشاء مراكز للأبحاث الزراعية ، ومراكز لمكافحة الملاريا، وإنشاء أول مستشفى للولادة، وتوسيع شبكة الطرق، والاهتمام بالتعليم وأشارت المذكرة الى أن هذه المساعدات كانت موضع ملاحظة طيبة من قبل السيد «دى ربيبنج» ممثل الأمين العام فى تقريره لعام ١٩٦٣.

وذكرت المذكرة عن التمثيل البريطانى لمصالح السلطنة بقولها؛ يعلم الجميع أن الشئون الداخلية للسلطنة تتعرض منذ عام ١٩٥٨، لهجمات متزايدة فى الإجتماعات الدولية وبما أن حكومة صاحبة الجلالة كثيرا ماتعرضت لهذه الهجمات بالاشتراك مع حكومة السلطان، فقد لعب الممثلون البريطانيون فى كثير من الأحيان دورا بارزاً فى دحض هذه الهجمات. وبالنظر إلى أن حكومة صاحبة الجلالة لاتستطيع أن تنوب عن السلطان فى الميدان الدولى إلا بناء على

طلبه، وبما أنه لم يطلب منها تمثيل مصالحه فى اللجنة الخاصة، فليس من إختصاص حكومة صاحبة الجلالة أن تبحث فى اللجنة شئون السلطنة اللهم إلا الحالات القائمة بين المملكة المتحدة وبين مسقط وعمان(٦٧).

مذكرة الدول العربية :

وفى ١٢ أغسطس ١٩٦٤، قدم ممثلوا الدول العربية مذكرة شرحوا فيها وجهة النظر العربية بشأن مسألة عمان(*) وجاء فيها أن أحكام مختلف المعاهدات المعقودة بين حكومة المملكة المتحدة وسلطنة مسقط تدل على أن الإقليم من النوع الإستعمارى. وذكرت المذكرة؛ وأما فيما يتعلق بالادعاءات البريطانية المؤيدة لوجهة نظر السلطان بأن عمان لم تكن أبداً كياناً مستقلا ذا سيادة . فيلفت النظر إلى معاهدة السبب، والوفود العربية، إذ تذكر هوية المشتركين فى هذه المعاهدة وهم؛ السلطان من جهة ، والإمام من جهة أخرى، والمعتمد السياسى والقنصل العام للمملكة المتحدة فى مسقط بوصفه وسيطا، ... والمعاهدة تمثل إعترافا لاغموض فيه من السلطان بإستقلال الإمامة، وبوجود عمان بإعتبارها كيانا متميزا، ويؤكد ذلك عدم إظهار السلطان للنص الأصلى للمعاهدة، الأمر الذى يؤكد اعتراف السلطان بالإمامة حسب أحكام المعاهدة بالاستقلال والسيادة.

(*) وقعت المذكرة من مثلى كل من : الأردن ، تونس ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية المتحدة، السودان ، العراق ، الكويت ، لبنان، ليبيا ، المغرب، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية اليمنية.

ونعتت الوفود العربية فى مذكرتها؛ أن سلطنة مسقط لاتتمتع بالمسئولية الدولية الكاملة فيما يتعلق بسيادتها فى الشئون الخارجية، ولا بالأعمال المتعلقة بالشئون الداخلية، وإن حكومة المملكة المتحدة هى التى تتولى ذلك ، وهى الناطقة فى جميع العهود باسم سلطان مسقط فى الأمم المتحدة. وطالبت الوفود العربية من الأمم المتحدة العمل على إنهاء الحكم الإستعمارى البريطانى، ونقل جميع سلطات السيادة الى ممثلى الشعب الحقيقى، وضرورة إحالة مسألة عمان الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان ومنح الإستقلال للبدان والشعوب المستعمرة(٦٨).

ونلاحظ على مذكرة الوفود العربية ظهور روح العداء على بريطانيا كدولة مستعمرة ذاقت الدول العربية مرارة حكمها ، ومازالت رواسب تلك المرارة قائمة وقت تقديم المذكرة، ولم تنظر الوفود العربية إلى حالة عمان الحالية والمتدهورة فى النواحى الإقتصادية والتعليمية، والصحية، والعمل على تنميتها بعد أن إستطاع السلطان سعيد توحيدها فى دولة واحدة تضم الساحل والداخل. بل أرادوا النبش فى الماضى خاصة إتفاقية السيب ١٩٢٠، ليفتحوا بذلك بابا لتمزيق وحدة عمان مرة أخرى. والحقيقة كانت هناك دوافع لهذا الإتجاه العربى نحو مسألة عمان، منها تصفية حسابات مع بريطانيا ، وأطماع دول مجاورة لعمان فى عمان. وكان الأولى بالدول العربية إعادة هذه المسألة إلى الجامعة العربية، ووضع الأسس الممكنة لتنمية الإقليم فى ظل الحكومة الشرعية فى مسقط ، وتركيز الجهود فى الأمم المتحدة على العمل على إخراج الإنجليز من عمان. ومما يجدر ذكره أن عمان حتى ذلك الوقت لم تكن عضوا فى الجامعة العربية ، ولا فى الأمم المتحدة(*).

(*) فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠، إعتلى السلطان قابوس بن سعيد عرش عمان، وأعلن قوله: « .. لن نتخلى عن واجباتنا نحو الدول العربية الشقيقة وسنظل متمسكين برباط الإخوة معها » وتمشيا مع هذه السياسة انضمت سلطنة عمان إلى جامعة الدول العربية فى سبتمبر ١٩٧١، وأصبحت الدولة العربية رقم (١٧) وأكد جلالته أن سلطنة عمان =

رأى اللجنة :

وذكرت لجنة الأمم المتحدة فى تقريرها؛ أن مسألة عمان هى مشكلة دولية خطيرة تستدعى اهتمام الجمعية العامة. وأن المشكلة ناجمة عن السياسات الاستعمارية والتدخل الأجنبى فى مسقط وعمان، وأنها تثير قلقا ، وأنه من الضرورى إيجاد حل للسلم الذى لايمكن تحقيق التقدم الاجتماعى والإقتصادى إلا فى ظله. وأنه يجب على جميع الأطراف المعنيين إجراء مفاوضات لتسوية المسألة، والامتناع عن أى عمل قد يعرقل الوصول إلى تسوية سلمية، وأشار التقرير إلى أن باب التفاهم مفتوح على الدوام.

وتدعو اللجنة فى تقريرها الأمم المتحدة على أن تقوم بدورها فى إيجاد حل للمشكلة فى تسهيل سبل المفاوضات بين الأطراف المعنية عن طريق إنشاء لجنة «المساعى الحميدة» لتحقيق الأمانى المشروعة لسكان مسقط وعمان. وأن تقوم الجمعية العامة بدعوة السلطان والإمام الى بذل كافة الجهود الممكنة من أجل تسوية المسألة بواسطة التسهيلات التى تتيحها لجنة المساعى الحميدة.

وتدعو اللجنة الجمعية العامة فى أن تطلب من حكومة المملكة المتحدة تسهيل الوصول إلى تسوية للمشكلة عن طريق المفاوضات، وإستخدام علاقاتها الودية الوثيقة مع السلطان لتشجيع إيجاد حل للمشكلة.

وتدعو اللجنة الجمعية العامة أيضا فى أن تطلب من الدول العربية بذل كافة الجهود لتشجيع الوصول إلى تسوية للمشكلة عن طريق المفاوضات[٦٩].

الدورة الحادية والعشرين:

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦، عرضت مسألة عمان على الجمعية العامة فى دورتها الحادية والعشرين. واتخذت القرار رقم ٢٢٣٨ فى الجلسة ١٥٠٠ بعد

== تنتمي إلى الأسرة الدولية، وعليه فقد حقق جلالة السلطان قابوس الإنفتاح علي العالم لإستيعاب التجربة المعاصرة للتطور البشرى. وإنضمت سلطنة عمان إلى عضوية الأمم المتحدة فى اكتوبر ١٩٧١.

استماعها الى بيانات الملتمسين . وجاء فى القرار. «إن الجمعية العامة إذ يساورها شديد القلق للحالة الخطيرة الحرجة الناشئة عن السياسة الاستعمارية التى تتبعها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فى الإقليم .. وبناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. تؤكد الجمعية العامة على حق سكان الاقليم فى تقرير المصير والإستقلال، وتعترف بشرعية كفاحه من أجل نيل الحقوق المقررة فى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وإعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة...».

وأعربت الجمعية العامة فى قرارها عن أسفها لرفض بريطانيا تنفيذ قرارات الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) و ٢٠٧٣ (الدورة ٢٠)، وأسفها لسياسة المملكة المتحدة فى الاقليم. وأعلنت الجمعية العامة فى قرارها عن اعترافها بملكية سكان الإقليم لمواردهم الطبيعية، وأن الإمتيازات الممنوحة للإحتكارات الأجنبية بدون موافقة السكان تمثل إنتهاكا لحقوق سكان الأقليم.

وأما بالنسبة للقواعد العسكرية والمستودعات فذكر القرار أن بقاء هذه الأمور تشكل عقبة رئيسية فى ممارسة السكان لحقوقهم فى تقرير المصير والإستقلال، ويخل بسلم المنطقة وأمنها، وأنه يجب إزالة هذه القواعد فورا وإخلاء المستودعات وسحب القوات البريطانية من الإقليم.

ودعا قرار الجمعية العامة حكومة المملكة المتحدة الى القيام فوراً بتنفيذ التدابير التالية :

١- وقف جميع التدابير القمعية ضد سكان الإقليم.

٢- سحب القوات البريطانية.

٣- الإفراج عن السجناء والمعتقلين السياسيين وإتاحة عودة المنفيين السياسيين إلى الاقليم.

٤- إزالة السيطرة البريطانية بكافة أشكالها.

وناشد القرار جميع الأعضاء بتقديم كل مساعدة ممكنة الى سكان الإقليم فى كفاحهم من أجل الحرية والاستقلال. وطالب القرار من اللجنة الخاصة مواصلة بحث الحالة القائمة فى الاقليم. وإلتمس القرار من الأمين العام التشاور مع اللجنة الخاصة لإتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ القرارات التى إتخذتها الجمعية العامة، وإعلام الجمعية عن ذلك فى الدورة الثانية والعشرين (٧٠).

الدورة الثالثة والعشرين:

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٦٧، إتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٣٠٢ (الدورة ٢٢) بشأن عمان بعد إستماعها إلى بيانات الملتمسين، والتصويت على القرار بأغلبية ٧٢ صوتا مقابل ١٨ صوتا وإمتناع ١٩ عضوا عن الإقتراع، ونص القرار على: التأكيد من جديد على حق سكان الإقليم فى تقرير المصير والإستقلال، وشرعية كفاح السكان، وأعلن القرار أسف الأمم المتحدة لرفض المملكة المتحدة تنفيذ أحكام قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) وقرار ٢٠٧٣ (الدورة ٢٠) وقرار ٢٢٣٨ (الدورة ٢١)، كما تأسف لسياسة بريطانيا فى الاقليم التى تخل بالقرارات المتخذة من الجمعية العامة فى دعمها لنظام الحكم دون مراعاة لحقوق السكان الأساسية، وأكد القرار على أحقية السكان فى مواردهم الطبيعية، ونعت القرار الامتيازات الممنوحة للمشاريع الأجنبية دون موافقة السكان بأنها تمثل إنتهاكا لحقوق السكان، وأكد القرار على ماجاء فى قرارات الجمعية العامة السابقة. وكان الجديد فى القرار رقم ٢٣٠٢ (الدورة ٢٢) هو النظر فى إنشاء «لجنة فرعية لعمان».

وفى ١١ ابريل ١٩٦٨، أنشأت اللجنة الخاصة بناء على قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٠٢ ، لجنة فرعية تسمى «اللجنة الفرعية المعنية بعمان» . وتألفت من ؛ ايران، الجمهورية التنزانية المتحدة ، العراق، فنزويلا، ومالى (٧١).

الدورة الخامسة والعشرين:

وفى ١٤ ديسمبر ١٩٧٠، (الدورة ٢٥). نظرت الجمعية العامة فى مسألة عمان، مع ملاحظة أن جلالة السلطان قابوس بن سعيد قد اعتلى عرش سلطنة عمان فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، وبدأ في تغيير واقع عمان جزريا، ووضع أسس نهضة شاملة للسلطنة منذ اليوم الأول لحكم جلالته. الأمر الذى كان يؤذن بإنتهاء مشكلة عمان فى عمان، وإنطواء جميع العمانيين تحت راية السلطان في نسيج واحد، وعودة جميع العمانيين من خارج البلاد بعد دعوة جلالة السلطان جميع العمانيين بالعودة الي بلادهم للقيام بدورهم فى بناء المجتمع العمانى حتى يمكن مواكبة سير الحضارة العالمية. ورغم تلك المتغيرات الجديدة فى سلطنة عمان إلا أن الجمعية العامة قد إتخذت قرار رقم ٢٧٠٢ (الدورة ٢٥) بشأن عمان جاء فيه:

تؤكد الجمعية العامة من جديد؛ حق شعب عمان غير القابل للتصرف فى تقرير المصير؛ وفي موارده الطبيعية لإقليمه، وحقه فى التصرف فى تلك الموارد بما يحقق مصالحه. وحث القرار حكومة المملكة المتحدة علي تنفيذ قرارات الجمعية العامة بدأ من القرار رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) والقرارات الأخري المتعلقة بالأمر تنفيذا تاماً.

وأوصت الجمعية العامة، بأن تدرس الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المعنية بالأمر؛ في نطاق نشاطاتها وبالتعاون مع المنظمة الاقليمية -

الجامعة العربية- المختصة وبواستطها، إمكانية تقديم المساعدة لتلبية حاجيات شعب الاقليم التعليمية والتقنية والصحية.

وترجو الجمعية العامة؛ الأمين العام أن يعمد بالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى تعزيز نشر المعلومات على نطاق واسع عن الأحوال فى الاقليم، وتقديم تقرير عن حالة الإقليم فى الدورة السادسة والعشرين (٧٢).

ويلاحظ على القرارات التى إتخذتها الأمم المتحدة بشأن مسألة عمان أنها قرارات لم تكن ذات قوة تنفيذية لتجبر حكومة المملكة المتحدة على تنفيذها. بل اعتمدت الإسلوب الإنشائى «شجب»، «أسف» ، «توصى»، «ترجو» فأثبتت جلسات الجمعية العامة أن الإستعمار هو الإستعمار يخلق لنفسه وسائل السيطرة على بقية الشعوب، ومن هنا نجد أن المملكة المتحدة قد إستعمرت بصورة أو بأخرى الأمم المتحدة، وحتى لايصدر قرار واجب التنفيذ مُؤيد بقوة دولية تخصصها الأمم المتحدة. وأصبح مايدور داخل أروقة الأمم المتحدة بشأن عمان ماهو إلا محاورات، ومناورات، ومداورات سياسية تدبر دفتها المملكة المتحدة كيفما تشاء يؤيدها في ذلك الدول الرأسمالية الغربية ذات المصالح المشتركة.

التدفق البترولى:

والحقيقة التى لامراء فيها، أنه لم يكن من الممكن أن تستسلم بريطانيا فى الأمم المتحدة، ولا فى غيرها من مجالات الصراع السياسى حول عمان، خاصة أنه قد طرأ تحولاً كبيراً فى مجال البترول فى عمان منذ عام ١٩٦٣، فقد عثرت شركة تنمية نفط عمان (المحدود) * Petroleum Development Oman (Ltd) على النفط بكميات كبيرة بالقرب من حقل «فهود»، وقدر

(*) اعيد تكوين هذه الشركة سنة ١٩٦٠، بعد مساهمة شركة شل (المحدود) Shell (LTD) بـ ٨٥ فى المائة من رأس المال.

ماستنتجه تلك الحقول الجديدة بحوالى عشرة ملايين طن فى العام، وفى ذات الوقت عثرت شركة بيور أويل Pure Oil Compony على حقول كبيرة للنفط في منطقة ظفار (٧٣).

وإستمر مؤشر الإكتشافات البترولية فى السلطنة فى الارتفاع حتى جاء شهر أغسطس ١٩٦٧، ذلك الشهر الذى يعتبر نقطة مهمة فى تاريخ النفط العمانى. إذ أنه مثل بداية الإنتاج التجارى للنفط الخام، وتم تصديره لأول مرة الى الخارج، وبوضح الجدول التالى تطور إنتاج النفط فى عمان منذ سنة ١٩٦٧ حتى نهاية عام ١٩٧٠ (٧٤).

السنة	الإنتاج السنوى مليون برميل	معدل الإنتاج اليومى ألف برميل	عدد الآبار المنتجة
١٩٦٧	٢٠٫٩	٥٧	٢١
١٩٦٨	٨٧٫٩	٢٤١	٣٩
١٩٦٩	١١٩٫٧	٣٢٨	٥٨
١٩٧٠	١٢١٫٣	٣٣٢	٦٣

ويتضح من الجدول إرتفاع معدل الإنتاج اليومى من النفط، وإرتفاع عدد الآبار المنتجة. الأمر الذى يعطى مبرراً لبريطانيا علي التمسك بسياساتها فى عمان.

وأصبح واضحا أن الأموال اللازمة لتطوير السلطنة وتحويلها الى دولة عصرية سوف تتدفق على البلاد ، وأن الركود الإقتصادى للبلاد فى طريقه الى الزوال، الأمر الذى سيدفع البلاد الى التخلى عن عزلتها والإنخراط فى الأسرة الدولية. ولكن مثل هذه الجرأة فى التحرر من قيود المجتمع العمانى المحافظ كان لابد أن يتبعها جرأة فى حل مشكلة بناءه السياسى. وهي من أخطر مشاكل المجتمع العمانى، وكان من الصعب علي السلطان سعيد أن يقدم على تلك الجرأة السياسية والتى ستكون ضربة موجعة للأباضية المحافظة. خاصة أن المعركة السياسية معهم مازالت مستعمرة فى أورقة الأمم المتحدة.

ولذلك كان لابد من التغيير ، وظهور قيادات سياسية ثورية جديدة تحمل البلاد فى لحظة من الزمن من عصر الصراع الداخلى والإنغلاق الى عصر إنهاء هذا الصراع، وبناء الكيان السياسى الواضح للمجتمع العمانى، والإنفتاح والنهضة الشاملة. وهو ما إستطاع القيام به جلالة السلطان قابوس بن يسعيد عندما تولى الحكم فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠، وعبر بعمان بعد جهد خارق الى عالم جديد تماماً على الصعيد الداخلى والعربى والدولى.

وكان أول ماقضى به جلالة السلطان قابوس بن سعيد بعد تولية الحكم هو أن رفع القيود التى رزخ تحت وطئتها الشعب العمانى فى الفترة السابقة لتولى جلالته ، فتنفس أفراد الشعب كافة الصعداء ، وبدأت عجلة العمل والحياة تسير بأقصى سرعتها لتبنى عمان النهضة.

وأعلن جلالة السلطان قابوس فى أول خطاب له بعد تولية الحكم كلمة مختصرة تعالج أخطاء الماضى، وتعطى رؤية واضحة لمستقبل عمان المعاصر، فقال: «ومن الأمور التى سنتعرض لها الليلة، أمرا بالغ الأهمية؛ ألا وهو قرارنا بتغيير اسم البلاد؛ فمن الآن وصاعداً ستعرف أرضنا العزيزة باسم «سلطنة عمان». إن اعتقادنا بأن هذا التغيير بداية لعهد جديد متنور، ورمزاً

لعزمنا أن يكون شعبنا موحداً فى مسيرتنا نحو التقدم، فلا فرق بعد الآن بين الساحل والداخل، وبينهما وبين المقاطعة الجنوبية - ظفار - فالكل شعب واحد، تتجه أفكارنا الآن الى إخواتنا الذين أجبرتهم ظروف الماضى التعس الى النزوح خارج الوطن. فأولئك الذين بقوا على ولائهم لوطنهم ولكنهم إختاروا البقاء في الخارج، نقول: سنتمكن فى وقت قريب من دعوتكم لخدمة وطنكم، سنأمل أن تتمكنوا سريعاً من العودة الي وطنكم بحرية ، وأن تجتمعوا بأحبائكم فى سلام، وفى ولاء لبلدكم العزيز.. »[٧٥].

واتخذ السلطان قابوس قراراً آخر ليقطع الصلة بالماضى الدامي ويجمع العمانيين ساحل وداخل وجنوب تحت لواء واحد، فأصدر قراراً بتغيير علم البلاد من اللون الأحمر للساحل، واللون الأبيض للداخل الى علم جديد ذو ألوان ثلاثية هي الأبيض رمزاً للرخاء والسلام، والأحمر رمزاً للمعارك التى خاضها الشعب العمانى لطرد المستعمر، واللون الأخضر يمثل الخصب والزراعة فى البلاد ، وفى أقصى العلم من أعلى يوجد سيفان متقاطعان يتوسطهما «خنجر» رمز سلاح العمانيين عبر العصور. وبدأت عمان فى العهد الجديد حياة جديدة، حياة عمل شاق وتنمية ونهضة. وهو موضوع بحث آخر.

الهوامش

(١) Kelly. j. B.; Eastern Arabian Frontiers, London 1964 pp. 205-206.

(٢) F.O. 1062 / 361 / 54.

تقرير المندوب السياسى Pirie - Gordon فى دبى بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٥٤ الى F. B. Richards المقيم السياسى في البحرين .

See: Arabian Boundaries Primary Documents 1853- 1957, Vol. 20 P. 157-162. (Editors) Richard Schofied and Gerald Blake.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية: إدارة العلاقات، شعبة البحث : عمان الساحل الجنوبى للخليج الفارسى. القاهرة ١٩٥٢ ص١٠١ ومابعدها.

Landen (Robert Geran); Oman Since 1856 disruptive Modernization in a Trabitional Arab Society, New Jersey 1967. PP. 418- 19.

(٤) وندل ڤيليبس: تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط ١٩٨٩، ص ١٨١-١٨٣.

(٥) Kelly, Op. Cit. P. 187.

Landen; Op. Cit . P. 421.

(٦) وندل ڤيليبس : مرجع سابق . ص١٨٥ ومابعدها.

(٧) F.O. 371/126908 File EA 10325/ 25.

Report For "Forlign Arms captured in Oman " August 14, 1957, Riches.

خلال حرب ١٩٥٧ -١٩٥٩، فى عمان ، وقفت الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة فى شركة «أرامكور» والحكومة السعودية فى جانب إمام عمان ضد سلطان مسقط وذلك من أجل مصالحهما البترولية فى تخوم الأرض التى يسيطر عليها الإمام والتى لم ترسم بين عمان والمملكة العربية السعودية. وفى محاولة منهما لهزيمة سلطان مسقط حليف بريطانيا، وأمدا الإمام بالسلاح الأمريكى، ولكن بريطانيا لم تسمع لهما بتحقيق ذلك، والقت

بكل ثقلها العسكري من أجل المحافظة علي أطماعها الإقتصادية في المنطقة وكذلك من أجل إحكام قبضتها على منطقة الخليج، وحتى تكون للسياسة البريطانية مصداقية يؤمن بها سكان المنطقة وحكامها.

(٨) لمزيد من الاطلاع عن المشروعات الإنمائية فى مجالات الزراعية والمواصلات والتعليم والصحة والادارية التى أقامها السلطان سعيد بن تيمور بمساعدة لندن يمكن الرجوع الي تقرير الخارجية البريطانية رقم :
F.O. 371/126904 File EA 10/13/8.

(٩) مضابط جامعة الدول العربية؛ الأمانة العامة، إدارة السكرتارية؛ مذكرة الأمين العام بشأن قضية عمان فى (١٩٥٧/٨/٦) دورة سبتمبر .

(١٠) الأمانة العامة للجامعة العربية، مضابط دورة (٢١ مارس - ٩ سبتمبر ١٩٥٨). ص٥٢-٥٣.

(١١) المرجع السابق : ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(١٢) المرجع السابق: ص ٢٩٦.

(١٣) تقرير الأمين العام للجامعة العربية إلى مجلس الجامعة فى أكتوبر ١٩٥٨، «قضية إمامة عمان» ص ٥٩- ٦١.

(١٤) انظر مضابط الجامعة العربية : تقرير الأمين العام فى سنوات :
١٩٥٨ : ص ٥٩ - ٦١.
١٩٥٩: ص ٣٧ - ٣٩.
: ص ٤٧ - ٤٩.

(١٥) Official Records of the Security Council, Twelfth year. supplement for july-August 1957, Doc.S/ 3865 & Add.I

(١٦) Ibid; Doc . S/3866.

(١٧) Ibid, Sessions No 783 & 784.

(١٨) الأعضاء الخمسة المعارضون هم : استراليا - فرنسا - كوبا - المملكة المتحدة -كولومبيا.

(١٩) الأعضاء المؤيدون هم : إتحاذ الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية- السويد - العراق - الفلبين.

(٢٠) الممتنع هو : الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢١) العضو الحاضر غير المقترع: الصين.

(٢٢) Official Records of the General Assembly, Fifteenth Session, Doc.A/4521, item 791.

(٢٣) Ibid, Resolution No. 1514.

(٢٤) Official Records of th General Assembly, Sixteenth Session, Doc.,A /5010 item 23.

(٢٥) Idid: doc. A/ SPC / L. 59.

(٢٦) Ibid : Doc. A/ SPC/ L. 62.

(٢٧) فى عام ١٨٨٣ ، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة صداقة وتجارة مع مسقط وعمان ..

فى عام ١٩٥٨، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة صداقة مع السلطنة.

فى عام ١٨٣٩، إتفاقية تجارية وملاحية بين بريطانيا ومسقط.

فى عام ١٨٩١، معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين بريطانيا ومسقط .

وفى نفس العام إتفاق آخر عرف باسم «الاتفاقية المانعة للتنازلات الاقليمية من جانب السلطان» مؤرخة فى ٢٠ مارس ١٨٩١.

فى عام ١٩٣٩، معاهدة تجارة وملاحة بين بريطانيا وبين سلطان مسقط وعمان.

فى عام ١٨٤٤ ، عقدت فرنسا معاهدة تجارة صدق عليها عام ١٨٤٦، ونصت فيما نصت عليه علي تعيين قنصل لفرنسا فى مسقط .

فى عام ١٨٧٧، عقدت هولندا إعلانا تجاريا مع السلطنة.

فى عام ١٩٥٣، عقدت حكومة الهند معاهدة مع السلطان، أنشأ بموجبها مركز قنصلى للهند فى مسقط.

لمزيد من الاطلاع عن هذه المعاهدات يمكن الرجوع إلى:

وزارة التراث القومى والثقافة : عمان والولايات المتحدة الأمريكية مائة وخمسون سنة صداقة. مسقط ١٩٨٥.

- هرمان فردريك إيلتسي: سلطانة فى نيويورك أولى رحلات الأسطول العماني لأمريكا عام ١٨٤٠ ، مسقط ١٩٨٩.
- لوريمر : دليل الخليج جـ٢. طبع علي نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى أمير قطر.
- كيلى: بريطانيا والخليج : جزءان . مسقط ١٩٧٩.
- د. وجيه أبو حمزة: الصراع بين السلطنة والإمامة فى عمان وموقف بريطانيا منهما ١٨٦٨- ١٩٥٩. طنطا ١٩٩٩.

Aitcheston. C.W. ; Treaties Engagments and Sanads Relating to India and Neighbouring countries. Calcutta, 1909.

(٢٨) U.N., Question of Oman; Report of the Ad Hoc Committe On Oman Official Records: Nineteenth, Doc. A/5 846 items 110- 11.

(٢٩) هى: الأردن، أفغانستان، أندونيسيا، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، سوريا، العراق، غينيا، لبنان، ليبيا، مالي ، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن ، يوغوسلافيا.

(٣٠) Official Records of the General Assembly, Sixteenth Session; Doc. A/ SPC / L. 78 . add I .

(٣١) U.N.; Question of Oman. Op. Cit. item 35.

(٣٢) هى: الأردن ، تونس، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، العراق، لبنان ، ليبيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن، سوريا.

Official Records of the General Assembly: Seventeenth Session. Doc. A/ 5149 item 79.

(٣٣) Ibid; item 73.

(٣٤) Ibid; Doc. A/ 5284.

(٣٥) للإطلاع على موجز تام للمناقشات التى دارت فى اللجنة السياسية الخاصة، انظر.

Eighteenth session, Doc. A/ 5562 item 78 Hints 34- 75.

(٣٦) نص الرسالة بالملاحق ملحق رقم (٢).

(٣٧) U.N. Question of Oman Op. Cit., item 123.

(٣٨) Ibid.; item 124.

(٣٩) Eighteenth Session; doc. A/ 5562.

(٤٠) Ibid.; Doc. A/ 5492 Add I.

(٤١) Ibid.; Doc . A/ 619.

(٤٢) Ibid; Doc. A/ 604 add I.

(٤٣) معاهدة ١٧٩٨، كانت معاهدة هجومية دفاعية بين مسقط وشركة الهند الشرقية .

١٨٠٠، إتفاق بين أمام عمان والكابتن جون مالكولم باهدار، وأكد هذا الإتفاق ماجاء فى معاهدة ١٧٩٨، وأضاف إليها السماح لبريطانيا بإنشاء وكالة فى مسقط.

١٨٣٩، إتفاق تجارة وملاحة بين بريطانيا ومسقط ، وملحق به مواد إضافية لمنع تجارة الرقيق.

١٨٦٢، اعلان بين بريطانيا وفرنسا بالتعهد المتبادل بإحترام إستقلال سلاطين مسقط وزنجبار.

١٩٥١، معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين بريطانيا وسلطنة مسقط وعمان.

١٩٥٨، رسائل متبادلة تمثل إتفاقا بين بريطانيا وسلطان مسقط وعمان بشأن قوات السلطان المسلحة والطيران المدنى ومرافق السلاح الجوى الملكى والإمداد الاقتصادى فى مسقط وعمان.

لمزيد من التفاصيل عن تلك المعاهدات يمكن الرجوع إلى:

لوريمر : جـ٢.

كيلي : بريطانيا والخليج . جزءان.

U.N.; Question of Oman. Op. Cit. items 372- 73

Kelley, Op. Cit. Landen; Op. Cit.

Hurewitz J. C.; Diplomacy in the Near and Middle East a Documentary , Record : 1535- 1914. Vol. I.

(٤٤) هى: (الفجيرة- رأس الخمية- أم القوين - عجمان - الشارقة- دبى - أبو ظبى).

(٤٥) See: U. N. ; Question of Oman . Op. Cit. items 129 - 40.

(٤٦) Ibid; Items 141- 48.

(٤٧) Ibid, items 406 - 20.

(٤٨) Ibid.; items 150 - 52.

(٤٩) هذه الدول هى: الأرجنتين، الاكوادور ، أرجواي، البرازيل، بيرو، سلفادور ، جواتيملا، فنزويلا، كوستاريكا، المكسيك، نيكاراجوا، هايتى ، هوندوراس.

(٥٠) U.N.; Eighteenth Session, doc., A/ 784.

(٥١) U.N.; Question of Oman. Op. Cit. item 157.

(٥٢) Ibid. ; item. 158.

(٥٣) Ibid. ; items. 1-5.

(٥٤) Ibid. ; item. 680.

(٥٥) Ibid. ; item. 9.

(٥٦) Ibid. ; item. 681.

(٥٧) Ibid. ; item. 9.

(٥٨) Ibid. ; items. 9 & 681.

(٥٩) هذا التعبير استعمل فى اللجنة الرابعة أثناء إنعقاء الدورة الثامنة عشرة علي أن «عمان الكبرى» تضم تسع وحدات سياسية هى؛ دول ساحل الصلح السبع، وعمان، ومسقط .

انظر: تقرير الممثل الخاص للأمين العام عن زيارته لعمان ..

Doc. A/ 5562 item I .

(٦٠) U.N.; Question of Oman. Op. Cit. doc. A/5846 items. 159- 66.

(٦١) فى عام ١٩٣٥، قرر رضاشاه بهلوى تغيير اسم بلاده من فارس إلى إيران، ولذا إستخدمت لفظ «الوفد الإيرانى» على اعتبار أنه الاسم الرسمى الذى إستخدمته طهران منذ عام ١٩٣٥.

انظر : د. عبد السلام عبد العزيز فهمى: تاريخ ايران السياسى فى القرن العشرين القاهرة ١٩٧٣. ص٨٩.

د. أمال السبكى: تاريخ ايران السياسى بين ثورتين ١٩٠٦- ١٩٧٩. سلسلة عالم المعرفة . العدد ٢٥٠ . الكويت ١٩٩٩ . ص٩٥.

(٦٢) U.N. ; Question of Oman. Op. Cit. items 561- 76 and 680- 92.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل عن حالة العمانيين الموجودين خارج عمان يمكن الرجوع الى:

أ- أرشيف تلفزيون سلطنة عمان: فيلم وثائقى بعنوانك «مسيرة الخير» إنتاج عام «١٩٩٥» ، ثلاث أجزاء لمدة سبع ساعات.

والفيلم يتحدث عن العمانيين فى النصف الثانى من القرن العشرين، ويعطينا فكرة واضحة عن أسباب هجرة العمانيين الى خارج عمان وعملهم في بعض البلدان العربية التي هاجروا إليها. والفيلم يعالج قضايا أخرى كثيرة مر بها المجتمع العمانى>

ب- تقرير اللجنة الخاصة:

U.N. Question of Oman. Op. Cit. items 640- 60 .

وقد ذكر تقرير اللجنة؛ أنه يوجد عدد من المنظمات الطلابية العمانية فى القاهرة تدعى إحداهما «رابطة طلبة عمان» ويطلق على الأخرى اسم «الاتحاد العام للطلبة العمانيين» ، وعدد هؤلاء الطلاب حوالى مائة طالب فى الجامعة المصرية والمدرسة الثانوية فى القاهرة والتابعة للإمام والتي يديرها «مكتب الإمامة فى القاهرة». ويذكر التقرير أن غالبية هؤلاء الطلاب من المناطق الساحلية العمانية، وقليل منهم من أبناء المناطق الداخلية، وأن حكومة مصر تقدم المنح الدراسية لهؤلاء الطلاب. وأفاد التقرير أيضا عن وجود منظمات طلابية عمانية فى بلدان أخرى، جاء رؤساء تلك المنظمات إلى القاهرة لمقابلة اللجنة للإدلاء برأيهم للجنة، وأضاف التقرير أن آراء الطلاب العمانيين فى مختلف البلدان إتفقت مع آراء الطلبة العمانيين فى القاهرة وأضاف التقرير أن أعضاء الطلبة

العمانيين فى بلغاريا ثمانية وعشرين عضوا، وأن الطلاب العمانيين في باكستان يطلق عليهم اسم «العمانيون الأحرار» ، وأكد التقرير عن وجود منظمة للطلبة العمانيين في بلدان أفريقية مثل: رواند، بوروندى، تنجانيقا، وأوغندا. وذكر التقرير أن مقر هذه المنظمة فى زنجبار، وأن عدد الطلبة في تلك البلدان حوالى ٦٠٠٠٠ عضو ، وإنشئت منذ حوالى خمسين عاما، وأنهم يرسلون الأموال لمساعدة المناضلين في عمان بعد حوادث ١٩٥٥، وجاء فى التقرير أن هناك آلاف من العمانيين يعيشون لاجئين منهم؛ ... ١٠ في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، و٥٠٠٠ فى الكويت، ٣٠٠٠ فى جمهورية مصر العربية ، ٣٠٠ فى العراق. وجاء فى التقرير أن سبب تركهم البلاد هو تأييدهم للإمام، ولو لم يتركوا البلاد لقتلوا أو زج بهم فى السجون، وهناك أسباب أخرى منها؛ مصادرة أملاكهم؛ إلتماس العمل حتى أن الكثيرين من وجهاء عمان الذين يعملون فى الكويت قد إضطروا الى قبول القيام بأعمال حقيرة فى سبيل كسب العيش وأن العمانيين في السعودية يعيشون في ظل أوضاع صعبة؛ والحاجة الى التعليم؛ أو العمل بالتجارة؛ ووجود الاستعمار في بلادهم؛ والتدمير الذى أحدثه البريطانيون فى بلادهم ومالحقها من دمار؛ والإضطهاد البريطاني لهم، ولذا ساد بين العمانيين مقولة مفاداها «ليس هناك حياة ممكنة أو سلم».

(٦٤) See: Eighteenth session; Doc. A / 5562 item 132.

(٦٥) U.N.; Question of Oman . Op. Cit. items 203 - 07.

(٦٦) Ibid. ; items. 208 -16.

(٦٧) U.N,; Question of Oman. Nineteenth Session, Annex. 6 and 7.

(٦٨) Ibid. ; Annex. 9.

(٦٩) Ibid. ; items. 693- 99.

(٧٠) U.N.; Resolutions adopted by the General Assembly during its Twenty - first session, 20 September- 20 December 1966.

Official Records: Twenty - first session, Supplement No. 16 (A/ 6316) Resolution : No. 2238.

(٧١) U.N.; Annual Report of the Secretary - General on the Organization, 16 June 1967 - 15 June 1968 General Assembly Official Records: Twenty - third session, Suppl. I (A / 7201).

(٧٢) U.N.; Resolutions adopted by the General Assembly during its Twenty - fifth session (15 September - 17 December 1970) .

General Assembly, Official Records. Twenty- fifth session, Suppl. No. 28 (A/ 8028) Resolution No. 2702.

(٧٣) Europa Publications. "Muscat and Oman" the Middle East and North Africa, 1964-1965. London, 1964. PP. 440- 41.

See. Landen ; Op. Cit. P. 424.

(٧٤) وزارة التجارة والصناعة : الاقتصاد العمانى فى عشر سنوات (يوليو ١٩٧٠- يوليو ١٩٨٠) . المطابع العالمية . مسقط ١٩٨٠. ص١٤٠- ١٤١).

(٧٥) أرشيف التليفزيون العمانى: فيلم وثائقى بعنوان «مسيرة الخير» فى ثلاثة أجزاء لمدة سبع ساعات. إنتاج ١٩٩٥.

ملحق (١)

EXPLANATORY MEMORANDUM ATTACHED TO THE LETTER DATED 29 SEPTEMBER 1960 FROM TEN ARAB STATES ADDRESSED TO THE SECRETARY-GENERAL

1. The Imamate of Oman lies at the south-eastern tip of the Arabian Peninsula. It is the hinterland of what is erroneously called the Sultanate of Muscat and Oman; in population and area the Imamate of Oamn forms the greater part of that territory. As early as 1650, Omani troops succeeded in compelling the Portuguese, who had occupied Muscat in 1507, to evacuate the Imamate, thereby consolidating the independence and sovereignty of Oman.

2. Since the latter part of the eighteenth century when Britain sought to extend its influence over the southern part of the Arabian Peninsula to protect its imperial communications, it faced constant opposition from the people of Oman. This fact was manifested by the refusal of the people of Oman to accept as Imam, Said bin Sultan, whose rule was imposed by Britain over Muscat during the nineteenth century. Muscat maintained a hereditary Sultanate, while the people of Oman have continued for the past 1.200 years to elect their Imam. At the end of World War I, when the independence of Oman was threatened, a conflict ensued between Muscat and Oman, and led the Omani

forces to lay siege to Muscat. When Muscat was about to surrender, the British intervened to settle the dispute and the Treaty of Sib concluded between Muscat and Oman on 25 September 1920. This Treaty confirms without ambiguity the independence of Oman.

3. As is well known, the present conflict arose as a result of the constant refusal of the Imams of Oman to grant oil concessions to British companies in their territory. This led to the invasion of Oman by British-led forces resulting in the occupation of Nizwa, the capital of Oman, on 17 December 1955. Since then, the people of Oman have continued their ressistance to the military aggression directed against their independence.

4. The armed aggression by the United Kingdom against the independence, sovereignty, and the territorial iniegrity of the Imamate of Oman was brought to the attention of the Security Council on 15 August 1957. It is regretted that in spite of the gravity of the situation, the Security Council failed to deal with this problem. Since then, the situation has further deteriorated and British military intervention continues unabated, causing great suffering and wide-spread loss of life and property in violation of the fundamental principles of human rights. On 15 April 1959, the Imam appealed to the moral conscience of the world to put an end to these acts of repression. In

June of the same year the Imam reiterated the firm determination of his people to defend their independence against United Kingdom aggression.

5. The tragic situation in Oman, where a relentless was continues, is of great concern to our Governments. The aggression against the people of Oman threatens peace and security in the Middle East, and constitutes a breach of the Charter of the United Nations and the rules of international law.

(Official Records of the General Assembly, Fifteenth Session, Annexes), Document A/4521.

ملحق (٢)

LETTER DATED 7 MARCH 1963 FROM THE HEAD OF THE OFFICE OF THE IMAMATE OF OMAN IN CAIRO, ADDRESSED TO THE SECRETARY-GENERAL

I am directed by the Imam of Oman to convey to Your Excellency his thanks for the opportunity given to the Omani Delegation to put the question of Oman before the bar of the United Nations.

However, in the meantime, it is our duty to keep the Secretariat of the United Nations informed of developments of national struggle against the forces of aggression. The situation in Oman has considerably worsened since the debate of the issue in the last session of the United Nations. The United Kingdom still holds to its policy of imposing their colonial regime on our people. And the latest report received from Oman tell of horrible massacres committed by the colonial forces against the innocent citizens.

Apart from daily military operations, the colonial forces resort to savage acts of terrorism and unlawfulness against the rank and file of our people. The colonial authorities make no secret of their tyrannical activities. People are innocently put to death, imprisoned, arrested and tortured. Illegal confisca-tion of properties and imposition of collective fines are common ocurrence in Oman.

Up to this day the forces of occupation refuse to allow press agents and correspondents to visit Oman, in order to study the situation and report to the world public opinion. Even the Red Cross mission's appeal has been rejected. This signifies the highest degree of irresponsibility on the part of the colonail Power, to keep the whole world in darkness as what they commit in Oman.

The moral help of the United Nations has never been so essential as it is today with regard to the state of affairs in Oman.

In the circumstances, we appeal to Your Excellency to placethese facts before the members of the United Nation. The United. Kingdom Government stands in Oman guilty of an act of aggression of violation of the United Nations Charter, and last but least of all acts contradicting with the principles of international law and human value.

We hope further that this information will contribute in enlightening the Members of the United Nations with the present conditions in Oman, and enlist their support in solving this problem in a way commensurate with the Charter of the Untied Nations.

SULAIMAN HIMYER,
Head of the Office of the Imamate of Oman in Cairo

ملحق رقم (٣)

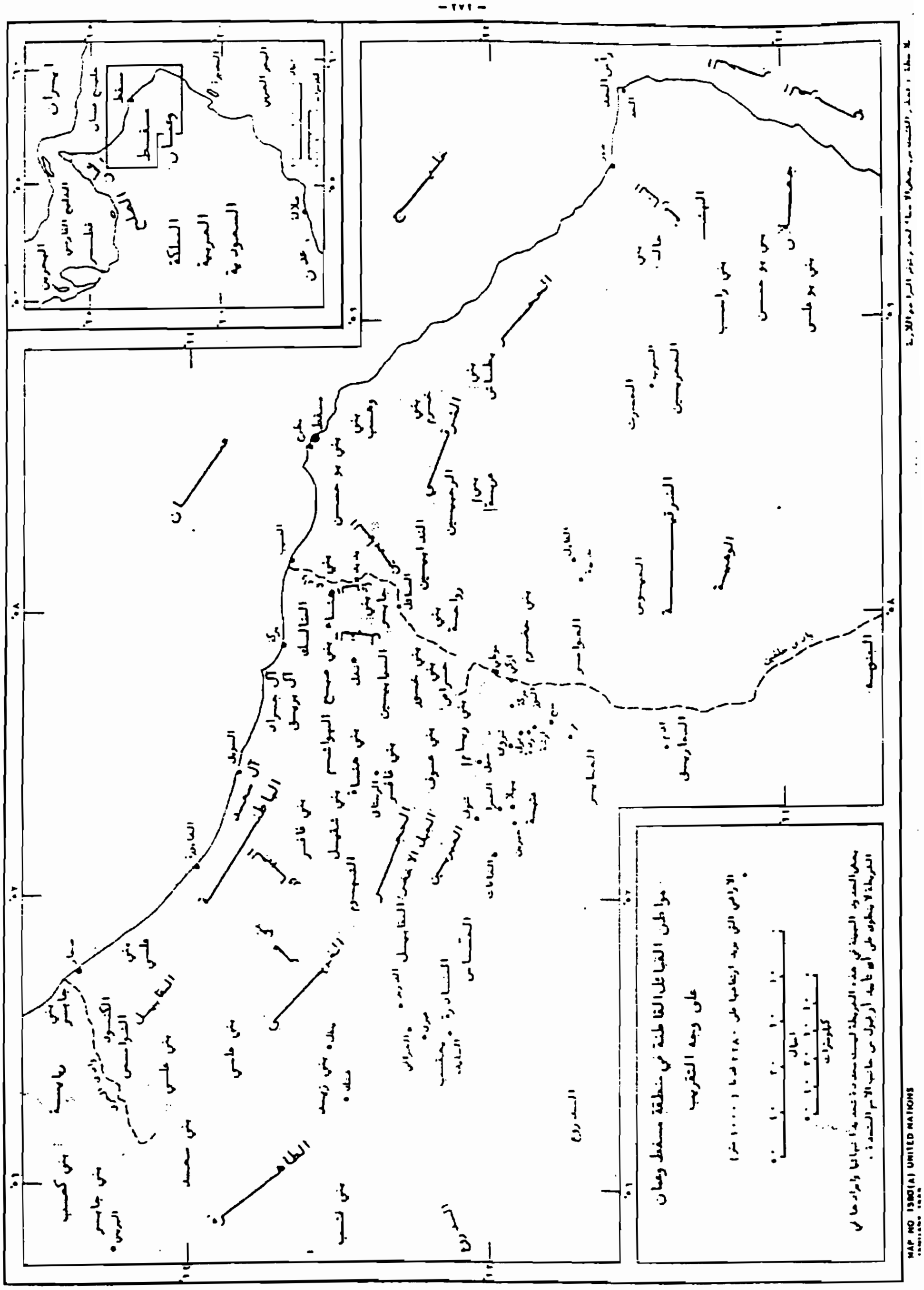

المراجع:

أولاً: وثائق عربية غير منشورة:

- مضابط جامعة الدول العربية : الأمانة العامة.
سنوات : ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩.
- أرشيف التليفزيون العمانى. فيلم وثائقى بعنوان «مسيرة الخير» لمدة سبع ساعات، إنتاج ١٩٩٥.

ثانياً: وثائق أجنبية غير منشورة:

١- مجموعة وثائق وتقارير الخارجية البريطانية .F.O الموجود: فى P.R.O وهو موضحة تفصيلاً فى الهوامش :

- Arabian Boundaries Primary Documents (1853 - 1957) 25 Vols. , Richard Schofield and Geral blake (Editors) Vol. 20.

وللعلم يوجد منها نسخة مصورة فى مكتبة الجامعة العربية بالقاهرة، ونسخة أخرى بمكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وهى مجموعة وثائق مختارة من .F.O عن منطقة الخليج العربى.

٢- مضابط وقرارات الأمم المتحدة:

أ- مجلس الأمن :

Official Records of th Security Council, Twelfth year, (July - August 1957).

ب- مضابط وقرارات الجمعية العامة:

Official Records of th General Assembly:

- Fifteenth Session.
- Sixteenth Session.
- Seventeenth Session.
- Eighteenth Session.
- Ninteenth Session.

- Twenty - First Session.
- Twenty - Third Session.
- Twenty - Fifth Session.

توجد جميع مضابط وقرارات، وتقارير مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجان المنبثقة عنها فى أرشيف جامعة الدول العربية باللغة الانجليزية وبعضاً منها باللغة الفرنسية والعربية. منذ نشأت الأمم المتحدة حتى الآن. حيث تقوم المنظمة الدولية بإرسال نسخ من مضابطها وقراراتها إلى المنظمات الاقليمية فى جميع أنحاء العالم تقريباً.

ثالثاً: وثائق منشورة:

- Hurewitz J.C., Diplomecy in the near and Middle East. A Documentary Record; (1535 - 1956) - 2 Vols.
- Aitcheston C.W., Treaties Engagments and Sanads Relating to India and Neighbousing Countries. Calcutta. 1909

رابعاً: تقارير واحصائيات :

وزارة التجارة والصناعة : الاقتصاد العمانى فى عشر سنوات (يوليو ١٩٧٠ - يوليو ١٩٨٠) . المطابع العالمية. مسقط ١٩٨٠.

خامساً: مراجع عربية وأجنبية مترجمة:

- د. أمال السبكى : تاريخ ايران السياسى بين ثورتين ١٩٠٦ - ١٩٧٩ سلسلة عالم المعرفة . العدد ٢٥٠ . الكويت ١٩٩٩.
- شركة الزيت العربية الأمريكية ، إدارة العلاقات ، شعبة البحث؛ عمان الساحل الجنوبى- للخليج الفارسى . القاهرة ١٩٥٢.
- د. عبد السلام عبد العزيز فهمى: تاريخ ايران السياسى فى القرن العشرين القاهرة ١٩٧٣.

- كيلى (جون .ب.) : بريطانيا والخليج ١٧٩٥- ١٨٧٠ ، ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط ، دار الكتب المصرية ١٩٧٩. جزءين .
- لوريمر (ت . ج) : دليل الخليج القسم التاريخى . مترجم بمعرفة مكتب أمير قطر . جزءين . الدوحة بدون.
- د. وجيه علي أبو حمزة : الصراع بين السلطنة والإمامة فى عمان وموقف بريطانيا منهما (١٨٦٨- ١٩٥٩) . طنطا ١٩٩٩.
- وزارة التراث القومى والثقافة : عمان والولايات المتحدة الأمريكية مائة وخمسون سنة صداقة . مسقط ١٩٨٥.
- وندل فيليبس : تاريخ عمان. ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط ١٩٨٩.
- هرمان فردريك إيلتس : سلطانة فى نيويورك أولى رحلات الأسطول العمانى لأمريكا عام ١٨٤٠ . مسقط ١٩٨٩.

مراجع بلغات أجنبية :

- Kelly J.B., Eastern Arabian Frontiers. London 1964.
- Landen, Robert Geran ; Oman Since 1856, disruptive modernization in a traditional Arab Society. New jersey 1967.